



مجلة العلوم السياسية

اسم المقال: مرتکرات السياسة الخارجية التركية بعد انتهاء الحرب الباردة

اسم الكاتب: م.د. نهرين جواد شرقي

رابط ثابت: <https://political-encyclopedia.org/library/310>

تاريخ الاسترداد: 2025/04/19 21:37 +03

الموسوعة السياسية هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.

لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسية – Encyclopedia Political – يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسية – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المنشورة على الموقع <https://political-encyclopedia.org/terms-of-use>

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة العلوم السياسية جامعة بغداد ورفده في مكتبة الموسوعة السياسية مستوفياً
شروط الملكية الفكرية ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي يتضمن المقال تحتها.





متركزات السياسة الخارجية التركية

بعد انتهاء الحرب الباردة

م. نهرين جلاد شرقى (*)

• المقدمة

منذ تأسيس الدولة التركية في عام ۱۹۲۳ لم تطرأ على السياسة الخارجية التركية تغيرات نوعية وحاسمة مثل التي حدثت بعد انتهاء الحرب الباردة. اذ طوال الفترة الممتدة ما بين (۱۹۲۳-۱۹۹۱) قُيّدت السياسة الخارجية التركية وتبلورت بفعل المؤثرات الدولية، وكان جوهر السياسة الخارجية التركية انذاك يقوم على اربعة متركزات أساسية تمثلت بـ(الحفاظ على سيادة واستقلال تركيا، درء خطر الاتحاد السوفياتي، النزاع المستمر مع اليونان وقبرص والبحث عن السبل الازمة لحماية المصالح التركية، وتعزيز العلاقات التركية مع الولايات المتحدة وحلف الناتو والمحافظة على تلك العلاقات). اما في فترة ما بعد الحرب الباردة، فقد تميزت السياسة الخارجية التركية، بالتركيز اكثر على علاقات حسن الجوار وعلى استخدام القوة الناعمة لتنفيذ سياساتها في المنطقة، وتبلورت ملامح ظهور تركيا كلاعب اقليمي مؤثر، وانخفاض دور الجيش في صنع السياسة الخارجية، وبدأت القيادات التركية بالعمل الدؤوب للحصول على عضوية الاتحاد الأوروبي، ودخلت تركيا بشكل مباشر في قضية الصراع الإسرائيلي الفلسطيني، وباتت هناك رؤية جديدة لصانع القرار السياسي الخارجي التركي للمتغيرات الدولية والإقليمية ولعل ابرز مثال تطبيقي واضح في هذا الخصوص هي الرؤية التي طرحتها وشرع بتنفيذها حزب العدالة والتنمية بعد وصوله للسلطة في عام ۲۰۰۲، لما انتجه برنامج هذا الحزب من نهضة اقتصادية كبرى ودور اقليمي مؤثر وتحالفات عده مع قوى اقليمية ودولية.

* استاذ في فرع الدراسات الدولية / كلية العلوم السياسية / جامعة بغداد



تهدف هذه الدراسة إلى البحث واستكشاف التحول التركي في السياسات الداخلية والخارجية خلال تسعينيات القرن الماضي وصولاً إلى يومنا هذا، من أجل التعرف على التطورات التي ولدت قوة الدفع البراغماتية في السياسة الخارجية لتركيا لاتخاذ الفرص الجديدة الناشئة، في محاولة لرسم إطار نظري للسياسة الخارجية التركية يساعدنا على فهم تلك التحولات التي طرأت على السياسة الخارجية التركية.

ومن أجل فهم التحول والانتقال في المنطقات والمرتكزات الاستراتيجية للسياسة الخارجية التركية بعد انتهاء مرحلة الحرب الباردة، لا بد للدراسة من الإجابة عن التساؤلات الآتية:

- ١ / ما هي مرتكزات السياسة الخارجية التركية قبل عام ١٩٩١ ؟
 - ٢ / ما هي مرتكزات السياسة الخارجية التركية بعد عام ١٩٩١ ؟
- وعلى الرغم من كثرة الدراسات التي تناولت تركيا بشكل عام وتركيا بعد انتهاء مرحلة الحرب الباردة بشكل خاص، إلا أنه لا زالت هناك حاجة لدراسة التحولات الجوهرية التي حدثت للسياسة الخارجية التركية ودراسة أسباب تلك التحولات، وهذا ما نأمل أن نقدمه في دراستنا هذه.

اولاً: مرتكزات السياسة الخارجية التركية قبل عام ١٩٩١

تأثرت السياسة الخارجية التركية بين الحرين العالميين برؤية أتاتورك وشخصيته. فمعظم الكتاب اشاروا إلى تركيا في تلك الفترة بـ "تركيا أتاتورك"، إذ كانت أهداف السياسة الخارجية في تلك الفترة محددة بسعى تركيا إلى الاعتراف بها من قبل القوى الكبرى ككيان ذو سيادة، والبقاء قدر الامكان على الحياد. وخلال هذه الفترة، ظلت السياسة الخارجية التركية مؤطرة بمعايير المفهوم الأيديولوجي الكمالى لاتفاقية مونترو وقضية هاتاي (١).

في الوقت نفسه، انصبت جهود السياسة الخارجية التركية على مسألة الموصل والتي كانت بمثابة الدافع لتركيا لتفعيل سياستها الخارجية في عشرينيات القرن الماضي. إذ شعرت تركيا بالحاجة إلى دعم قوة كبرى لها في هذه المسألة، وفي ذلك الوقت كانت القوة الرئيسية الوحيدة التي ترغب في الحفاظ على علاقات ودية مع



تركيا هي الاتحاد السوفيتي. ووقعت تركيا والاتحاد السوفيتي ميثاقاً في ١٧ ديسمبر ١٩٢٥(٢). والى حد كبير، كان الميثاق امتداداً للمعاهدة السوفياتية التركية لعام ١٩٢١ والتي كرست مبدأ عدم التدخل وعدم الاعتداء والحياد (٣).

ولم يكن لهذا الميثاق اثر يذكر، خصوصاً بعد توقيع تركيا على ميثاق كيليوغ-برياند في ٢٧ أغسطس ١٩٢٨ ، وقد كان التوقيع على هذا الاتفاق بمثابة اعلان تركيا عن رغبتها في السلام العام، وقد فسر الاتحاد السوفيتي السابق هذه الخطوة على انها بداية التوجه التركي نحو الغرب. وعلى الرغم من ذلك استمرت علاقات التعاون التركية مع الاتحاد السوفيتي حتى عام ١٩٣٩.

في عام ١٩٣٩ ، كان موقف تركيا الدولي مهم للغاية، اذ أرسل هتلر (فرانز فون بابين) سفيراً لتدعيم العلاقات الألمانية - التركية . بيد أن بريطانيا وفرنسا ضمتا تحالفاً عسكرياً مع تركيا، خصوصاً بعد تحسن علاقات تركيا وإنكلترا بعد اتفاق الموصل. اذ وقعت تركيا في ١٩ أكتوبر ١٩٣٩ على معاهدة عدم الاعتداء مع فرنسا، ومن ثم تم توقيع معاهدة المساعدة المتبادلة بين بريطانيا وفرنسا وتركيا (٤). وهكذا، وجد القادة الأتراك أنفسهم في موقف حاسم بين ألمانيا من جهة، والغرب من جهة أخرى خلال الحرب العالمية الثانية. لكن في نهاية المطاف، حققت تركيا أهداف سياستها الخارجية خلال هذه الفترة والمتمثلة بانها كسبت حماية ودعم القوى الكبرى اندلاع (بريطانيا ، فرنسا) ، وبالتالي الاستفادة من الدعم السياسي والأمني والاقتصادي المقدم لها من قبل هذه القوى، كذلك حافظت تركيا على علاقات جيدة مع جيرانها والحفاظ على تمسكها بمبدأ الحياد والذي عزز السلام في البلقان والشرق الأوسط على حد سواء .

هذا الحياد الذي كان احد ابرز المبادئ الكمالية التي كانت تمثل جوهر السياسة الخارجية التركية خلال فترة ما بين الحربين الكمالية وعامل اساس في تشكيل وصياغة السياسة الخارجية لتركيا والتي عززت من موقف تركيا الخارجي وساهمت في تحديث مجتمعها. اذ كانت القاعدة العامة لمصطفى كمال وحكومة الحزب الواحد فيما يتعلق بالسياسة الخارجية لتركيا واضحة، والتي تجسدت في الشعار التالي:



"السلام في الداخل والسلام في العالم"(٥). كذلك فقد كان هناك سبب آخر وراء الحياد التركي، هو ان صناع القرار للسياسة الخارجية في تركيا آنذاك، شهدوا معظمهم النتائج الكارثية للحرب العالمية الأولى، لذلك تهربوا بشدة من اتباع سياسات المغامرة، وفضلت أنقرة أن تنتهي سلوك خارجي واقعي وغير مغامر، وأن تطبق جميع الأسلوب الدبلوماسية الممكنة لحماية نفسها من الآثار المدمرة للحرب(٦).

ومع بداية الحرب العالمية الثانية بقت تركيا ملتزمة بالحياد ، اذ كان المرتكز الأكثـر أهمـيـة للسيـاسـة الـخـارـجـيـة التركـيـة في وقتـ الـحـرب هو بـقاءـ واستـمرـارـ استـقلـالـ تركـياـ والـحـفـاظـ عـلـىـ سـيـادـتـهاـ. وـقـدـ قـادـ هـذـاـ النـهجـ الـخـارـجـيـ الحـذـرـ فيـ تـلـكـ الفـتـرـةـ إـلـىـ رـفـضـ تـرـكـياـ الـمـشـارـكـةـ فـيـ إـنـشـاءـ التـحـالـفـاتـ اوـ الدـخـولـ كـطـرـفـ فـيـهاـ. وـحـاـولـتـ تـرـكـياـ الـحـفـاظـ عـلـىـ صـيـغـ "ـالـعـلـاقـاتـ الـتـقـليـدـيـةـ"ـ معـ الـدـوـلـ الـأـخـرـىـ الـمـتوـسـطـةـ الـقـوـةـ، وـبـنـاءـ عـلـاقـاتـ مـتـيـنةـ مـعـ الـدـوـلـ الـكـبـرـىـ منـ اـجـلـ تعـزـيزـ مـوـقـفـهاـ الـدـولـيـ(٧).

لكن هذا الوضع لم يستمر طويلاً، اذ قطعت تركيا وبصورة مفاجئة علاقاتها مع ألمانيا واليابان وأعلنت الحرب ضد برلين وطوكيو، وقد كان هذا الإعلان بمثابة عملاً رمزياً في محاولة منها كي تصبح عضواً مؤسساً في الأمم المتحدة، كذلك فإن هذا الإعلان التركي للحرب على المانيا كانت الغاية منه تسلط الضوء على المخاوف التركية المتزايدة آنذاك بشأن السلوك السوفيتي تجاه تركيا. السلوك السوفيتي الذي تجسد بشكل واضح من خلال المطالب التي طرحتها ستالين والتي تضمنت منح تنازلات إقليمية في شرق الأنضول وعلى طول المضائق إلى الاتحاد السوفيتي. وقد أدى هذا الوضع إلى تفاقم المخاوف التركية من التوايا السوفياتية. وكانت هذه المخاوف الدافع والمحرك الأساسي وراء سعي السياسة الخارجية التركية إلى الدخول في ترتيب أمني يضمن سلامتها الإقليمية ويعيد المطالب السوفياتية. ووفقاً لهذه المعطيات، لعبت السياسة الخارجية التركية دوراً ناشطاً في تعريف الاتحاد السوفيتي كقوة توسعية، وقد كان لهذه الدبلوماسية التركية النشطة دوراً هاماً في اعتراف الولايات المتحدة بالمخاوف التركية وإيفاد السفينة الحربية ميسوري في أبريل ١٩٤٦. ثم أعقـبـ هـذـاـ الـفـعـلـ الرـمـزـيـ إـدـخـالـ تـرـكـياـ فـيـ عـقـيـدـةـ تـرـوـمـانـ(*ـ)،ـ بهـدـفـ تعـزـيزـ الـقـدرـاتـ



الدفاعية اليونانية والتركية مع التزام واضح من الولايات المتحدة بدعم أمن هذين البلدين (٨)، لذا فقد أصبح التعاون العسكري والسياسي والاقتصادي الوثيق مع الولايات المتحدة والغرب مركزاً أساسياً في السياسة الخارجية التركية خلال فترة الحرب الباردة (٩).

وبعما سبق، فمن الواضح أن السياسة الخارجية التركية خلال فترة الحرب العالمية الثانية كانت تهدف إلى الحفاظ على استقلال تركيا وسيادتها. وتبني تركيا نهجاً حذراً ومتفهمها للغاية، إذ حاولت تركيا في هذه الفترة عدم المشاركة في إنشاء تحالفات متضاربة. وعملت جاهدة من أجل الاستفادة قدر الامكان من تحالفها مع الغرب، في الوقت نفسه استغلال واستثمار مواردها الخاصة.

وثمة مفهوم حيوي آخر حاولت السياسة الخارجية التركية تحقيقه في تلك الفترة، وهو أن تركيا مستعدة دائماً للوقوف والدفاع عن نفسها (سياسياً واقتصادياً). فضلاً عن ان المفاوضات شكلت في تلك الفترة جزءاً هاماً من السياسة الخارجية التركية. وباختصار، يمكن القول إن المرتكز الرئيسي للسياسة الخارجية التركية آنذاك هو البقاء على قيد الحياة، وربما تعزيز موقعها الدولي. وبالفعل فقد كانت السياسة الخارجية التركية تقوم على هذين المرتكزين في تلك الفترة وقد انجزتهما بجدارة.

وبغض النظر عن حقيقة أن تركيا استطاعت من خلال سياساتها الخارجية تحقيق عدة أهداف استراتيجية – المذكورة أعلاه – خلال فترة الحرب العالمية الثانية، إلا ان مكانة تركيا الاستراتيجية بالنسبة للغرب قد تناقصت بعد انتهاء الحرب، إذ لم تلتقي تركيا أي مساعدة مالية من المملكة المتحدة ودول الغرب من أجل إعادة بناء وتطوير البلاد بعد الحرب، لكن الدعم الأمريكي المالي والعسكري لتركيا ظل مستمراً، ولم يكن ذلك الدعم مقدم على أساس التعاون المتبادل ولكن بهدف تجنبها من الوقوع تحت سيطرة الاتحاد السوفيتي السابق (١٠).

اذ ان الخطر المتمثل بالمد الشيعي، والذي خشيت الولايات المتحدة من وصوله الى المياه الدافئة ومنابع النفط في منطقة الشرق الاوسط، ادى الى توقيع تركيا والولايات المتحدة اتفاقية ٨ ايلول ١٩٤٧ استناداً الى مبدأ ترومان (١١). ونتيجة



لذلك، فقد اقيمت على الاراضي التركية قواعد عسكرية امريكية عدّة، ومحطات تنصت ورادارات. فيما حظيت تركيا بمساعدة اقتصادية وعسكرية ضخمة من الولايات المتحدة الى درجة ان القوات البرية التركية كانت تتلقى الحصة الاكبر من بين قوات الحلف الاطلسي (١٢).

ومع وصول الخطر السوفيتي الى منطقة الشرق الاوسط والقوقاز، ادركت دول الغرب صحة التوجه الامريكي في دعم تركيا، لذا بذلت دول الغرب في تدارك هذا الموضوع وبدأت في تقديم المكافآت لتركيا، ومن بين تلك المكافآت هو الموافقة على انضمامها إلى منظمة التعاون الاقتصادي الأوروبي (أويسك) في عام ١٩٤٨ واعتبارها واحدة من المشاركين المؤسسين (١٣).

وفي عام ١٩٤٩ تم التوقيع على معاهدة شمال الأطلسي (الناتو) من أجل الحفاظ على احتواء السوفيات. وقد حاولت تركيا الانضمام الى هذا الحلف لكن الولايات المتحدة لم توافق على هذا الامر على اعتباره ضغطاً اضافياً لا يمكن تحمله من قبل دول الناتو، كذلك فقد اعتبرت دول الناتو على رغبة تركيا في الانضمام للحلف، كون ان تركيا تقع خارج الاطار التعريفى للحدود الجغرافية للحلف، ولم تعتبرها مرشحاً مناسباً، لذا فقد تم رفض طلبها في الانضمام الى حلف شمال الاطلسي في عام ١٩٥٠. وقد فسرت تركيا رغبتها في الانضمام الى الحلف على انه امر حيوي لامن تركيا ومرتكز اساس من مذكرات سياستها الخارجية اندماك (١٤).

ولكن مع تصاعد اهمية دورها في الحرب الباردة بمواجهة التهديدات السوفيتية ومشاركتها في الحرب الكورية، منحت تركيا (جنباً إلى جنب مع اليونان) عضوية الناتو في عام ١٩٥٢، وبالتالي، ضمنت تركيا تحالفها مع الغرب وما ترتب على ذلك التحالف من منافع عسكرية واقتصادية غير محدودة، اذ في عام ١٩٥٤، وصلت المساعدات العسكرية الأمريكية إلى تركيا أعلى مستوياتها على الإطلاق (١٥).

وفي عام ١٩٥٥، لعبت تركيا دوراً محورياً في بناء تحالف اقليمي شرق اوسطي ضمن السياسة الدفاعية الغربية القائمة اندماك على احتواء خطر الاتحاد السوفيتي، من خلال التوقيع على ميثاق بغداد بين تركيا والعراق في (٢٤ فبراير ١٩٥٥) للدفاع



المتبادل والأمن (١٦). كما انضمت بريطانيا العظمى وباكستان وإيران إلى هذا الميثاق. وقد أثار ميثاق بغداد غضب الدول العربية، وقد اعربت مصر عن معارضتها لهذا الميثاق واتهمت العراق باقامة علاقات مع إسرائيل. وقد ولدت ردود الفعل المصرية على ميثاق بغداد والعبارات القوية التي اطلقها الدول العربية لتأييد لسوفيت ومناهضة الغرب المخاوف التركية من النفوذ السوفيaticي، وعززت الشكوك بشأن التوسع الشيوعي في المنطقة مما استدعي تركيا إلى نشر الآلاف من قواتها على الحدود السورية عندما تولى الحزب الشيوعي السلطة في سوريا في عام ١٩٥٧ (١٧). وكان هذا الرد التركي هو أول الاشارات على لعب تركيا دور إقليمي من خلال تدخلها في المنطقة.

اذ من الواضح جداً، انه قبل ميثاق بغداد ١٩٥٤ وفي خضم التعاون الاممتحن بين تركيا والولايات المتحدة ودول الغرب لم تكن منطقة الشرق الأوسط تشكل رقماً مهماً في مذكرات السياسة الخارجية التركية في ذلك الوقت، اذ كانت علاقات تركيا مع دول الشرق الأوسط ثانوية مقارنة بعلاقات تركيا مع الغرب (خاصة الولايات المتحدة). اذ إن أي محاولة تركية لتحسين علاقات التعاون في المنطقة (مثل ميثاق بغداد) كانت تُصد بشكوك ومخاوف الدول العربية تجاه تركيا، اذ ان الدول العربية لم تعتبر تركيا شريكًا جديراً بالثقة، بل كانت تدعها جسمًا غريباً في وسط البلدان الإسلامية.

ومرد هذا الامر ، هو ان أربعينات سنة من الحكم العثماني تركت صورة سلبية في العقول العربية، وكان لها تأثير طويل الأمد على العلاقات التركية العربية من جهة. من جهة اخرى، تم تفسير التعاون العربي مع البريطانيين خلال الحرب العالمية الأولى على أنه خيانة من قبل الأتراك. وقد سادت الشكوك وعدم الثقة في العلاقات، ونتيجة لذلك، فشلت العديد من المبادرات الإقليمية مثل (ميثاق بغداد) مع الجمهورية التركية الجديدة، كذلك فإن تحول المجتمع التركي على أساس المبادئ الكمالية عزز بالفعل التصورات العربية السلبية. كما اعتتقدت الدول العربية أن تركيا قد تخلت عن تراثها



العثماني الإسلامي. وساهمت بتأجيج المشاكل الإقليمية مثل قضيتي (الموصل وهاتاي) مما أدى إلى نشأة علاقات متوترة بالفعل (١٨).

كذلك، فقد كانت تركيا في تلك الفترة (ما بين الحربين العالميتين) تؤيد سياسات الغرب بصورة مطلقة تجاه منطقة الشرق الأوسط وذلك لعدة أسباب أهمها (الامن القومي التركي، الحصول على المساعدات الاقتصادية الأوربية، توسيع تأثير ونفوذ تركيا في المنطقة) وكانت هذه الأسباب تشكل المبررات الأساسية للسياسة الخارجية التركية آنذاك (١٩).

ومما زاد من حدة التوتر بين الدول العربية وتركيا آنذاك هو التقارب التركي - الإسرائيلي. إذ ثُعد تركيا أول دولة مسلمة تعترف بإسرائيل (٢٨ مارس ١٩٤٩)، واقامت علاقات دبلوماسية معها في عام ١٩٥٠ بإرسالها قائم بالأعمال التركية إلى إسرائيل. وقد اعتبرت دول الشرق الأوسط في كثير من الأحيان اعتراف تركيا بإسرائيل هو خيانة كبيرة للقضية الفلسطينية.

وبناء على ذلك، فقد ابتعدت تركيا عن محيطها الإقليمي ولم تُشرك نفسها في المشاكل الداخلية للبلدان الإسلامية. إذ هدفت الدولة التركية الجديدة آنذاك إلى خلق مجتمع حديث وغربي على أساس رؤية علمانية عالمية متتجاهلة للتراث العثماني في علاقاتها مع الدول الإسلامية. في فترة الحرب الباردة، شكلت علاقة تركيا مع دول الشرق الأوسط وفقاً لتحالفها مع دول الغرب، وذلك لخوفها من التوسع الشيوعي في المنطقة (٢٠).

لذلك يمكن القول انه في المرحلة الأولى من الحرب الباردة، بين ١٩٤٥ ونهايات الخمسينيات من القرن الماضي، كانت السياسة الخارجية التركية تتسم بكونها رد فعل على التهديدات الخارجية ضد أنها وسلامتها. وقد سمحت عضوية الناتو لتركيا بمواصلة جهودها الداخلية من أجل تحويل المجتمع نحو المدنية والتركيز على حماية أنه وسلامته. وتزامنت المخاوف الأمنية التركية مع الولايات المتحدة من حيث درء التهديدات القادمة من القطب الآخر المتمثل بالاتحاد السوفيتي في خضم الحرب الباردة.



ومع بداية العام ١٩٦٠ شهد التوازن بين القطبين فترة من الانفراج، وهو ما يعني أيضاً تخفيف مستوى التهديد السوفيتي لتركيا. فمن ناحية، فإن مستوى التهديد المنخفض قد أتاح لتركيا فرصة لمتابعة سياسات أكثر نشاطاً في منطقتها. من ناحية أخرى، كان التهديد السوفيتي بمثابة الأساس والركيزة الأساسية لنفوذ تركيا في علاقاتها مع الغرب. وطالما كانت تركيا أداة مفيدة للمصالح الغربية ضد السوفيات، استمرت المساعدات الاقتصادية والعسكرية في التدفق. لكن شيئاً فشيئاً فشل الانفراج في العلاقات بين اقطاب الحرب الباردة، فقد تركيا تدريجياً قيمتها الاستراتيجية بالنسبة للولايات المتحدة^(٢١). فضلاً عن أن الموقف الأمريكي المعارض لتركيا في قضية قبرص أسهم في تراجع العلاقات التركية الأمريكية تراجعاً من الممكن وصفه بأنه إنشاً (تحالفاً مضطرياً)^(٢٢).

وما حدث في ٢٧ أيار / مايو ١٩٦٠ زاد التعقيد في علاقات تركيا مع الغرب والولايات المتحدة وغير مسار السياسة الخارجية التركية من حيث مبادئها ومرتكزاتها. إذ أطاح الجيش التركي بالحكومة المدنية نتيجة لانقلاب عسكري. هذا التطور المحلي الجديد – إنذاك – أثر بشكل فعال على السياسة الخارجية التركية وأسهم في تغييرها جذرياً. إلى جانب هذا الحدث المهم، بدأ الغرب بتحسين علاقاتهم مع دول الشرق الأوسط وحركة عدم الانحياز^(٢٣).

وقد وضع الدستور التركي الجديد لعام ١٩٦١ الأساس لمجتمع تعددي، ونتيجة لذلك ظهرت جماعات مصالح جديدة على الساحة الداخلية لتركيا. وكفل الدستور الجديد حرية التعبير والمعتقد وتكون الجمعيات. وأتاحت القواعد الانتخابية الجديدة فرصاً لتمثيل الأحزاب الصغيرة. ولأول مرة في السياسة التركية، تم تأسيس حزب سياسي اشتراكي في عام ١٩٦١، وحزب العمال التركي (TİP – Türkiye İşçi Partisi). لذا ومع دستور ١٩٦١، أصبح هناك تأثير للعوامل المحلية على صنع السياسة الخارجية التركية^(٢٤) وهذا ما لم يكن موجود قبل هذه الفترة.

وبحلول حزيران / يونيو ١٩٦٤، ونظراً لتدحرج الظروف بالنسبة للأحزاب القبارصة، وتحت الضغط المتزايد من جانب الشعب التركي ودون أي دعم دولي



للقضية، قررت الحكومة التركية التدخل عسكرياً بموجب معاهدة الضمان لعام ١٩٦٠. وقبل الإعلان رسمياً عن هذه الخطط أبلغ الرئيس الأمريكي السابق جونسون الحكومة التركية أنه لا يوجد اجماع بين حلفاء الناتو بشأن التزاماتهم بضمان أمن تركيا من قبل الولايات المتحدة إذا ما تسببت الحكومة التركية في تدخل سوفياتي جراء هذه الخطوة. مما أثار هذا الأمر حفيظة تركيا، وعلى اثرها ادركت تركيا أن الولاء غير المشروط للغرب يمكن أن يكون مكلفاً لأمنها الخاص. وقد ازدادت الاحتتجاجات التركية تجاه السياسة الأمريكية في هذا الموضوع، لذا قررت الحكومة الأمريكية خفض مساعداتها العسكرية لتركيا لتصل إلى ٦٣٧ مليون دولار في عام ١٩٦٤، مقارنة مع ٩٧١ مليون دولار في عام ١٩٦٣ (٢٥).

وفقاً لهذه التطورات، قررت تركيا تبني سياسة خارجية متعددة الأوجه، والتي تمثلت بتحسين العلاقات مع دول الشرق الأوسط ودول الكتلة الشيوعية وحركة عدم الانحياز، وطبقاً لهذا الواقع الجديد احل الناتو محل استراتيجيةه المتمثلة في الانقام الشامل^{*}) استراتيجية الاستجابة المرنة في حالة وقوع هجوم نووي سوفيatic. وكانت هذه إشارة واضحة لتركيا بأنه ينبغي اتخاذ خطوات ضرورية لتعديل سياستها الخارجية (٢٦). لكن العلاقات السوفياتية التركية استمرت بالتطور الإيجابي وقد رحبت الإدارة السوفياتية بجهود تركيا بهذا الشأن وشهدت العلاقات الاقتصادية بين البلدين ارتفاعاً ملحوظاً. إذ في عام ١٩٦٧، ارتفعت حصة تركيا في الميزان التجاري من ٧% في عام ١٩٦٤ إلى ٢٩% في عام ١٩٦٧ (٢٧).

في عام ١٩٧٩، أطاحت الثورة الإيرانية الإسلامية بنظام الشاه الموالي للولايات المتحدة في إيران، وأثارت تصريحات الحكومة الإيرانية حول تصدير ثورتها لجميع أنحاء المنطقة مخاوف تركيا والولايات المتحدة بشأن احتمال وصول المد الإسلامي السياسي لتركيا ولدول المنطقة. لذلك بذلت تركيا تستعيد أهميتها الاستراتيجية في المدرك الأميركي، وقد بدا هذا الأمر واضحاً من خلال ما قاله وزير الخارجية الأميركي الأسبق (كاسبر واينبرغر) في عهد الرئيس الأميركي الأسبق ريغان



(١٩٨٠-١٩٨٨) بان "تركيا قوية اقتصادياً وعسكرياً يعد امراً حاسماً بالنسبة لقدرة حلف الناتو على الردع، وهي ايضاً عنصر من عناصر الاستقرار في المنطقة" (٢٨). لكن، من جانب اخر وعلى الصعيد الداخلي في تركيا، أدت المشاكل الاقتصادية والاجتماعية المتتصاعدة، إلى جانب عدم الاستقرار السياسي، إلى تدخل عسكري في ١٢ سبتمبر / أيلول ١٩٨٠. وقد ظلت تركيا تحت ظل هذا النظام العسكري حتى عام ١٩٨٣. وخلافاً لانقلاب ١٩٦٠، حظر التدخل العسكري لعام ١٩٨٠ جميع الأنشطة السياسية ومنع أي تطور نحو مجتمع مدني. ووجهت أشد الانتقادات من البلدان الأوروبية تجاه هذا النظام.

وبما أن النظام العسكري الذي جاء نتيجة الانقلاب في عام ١٩٨٠ يتناقض بوضوح مع القيم الأساسية لأوروبا الغربية، التي تسعى تركيا إلى تكيف نفسها معها، لذا فان هذا الانقلاب خلق توترات اضافية لوزارة الخارجية التركية مما اضطر السياسة الخارجية التركية إلى العمل تحت ضغط شديد. اذ حاول النظام العسكري في تركيا التوفيق بين الاهداف المتباعدة في الوقت ذاته والمتمثلة في تحريك التكامل مع أوروبا الغربية مع الدفع عن بنية النظام التركي الجديد كونه أقل من ان يوصف على انه نظام شبه ديمقراطي (٢٩).

ونتيجة لهذا الوضع الجديد، أجبر صناع القرار التركي على البحث عن اتصالات وعلاقات بديلة، مما أدى إلى افتتاح تركيا على دول منطقة الشرق الأوسط وبلدان الكتلة الشرقية السابقة. لذلك من الممكن القول ان هذا الانقلاب كان سبباً في إعادة صياغة السياسة الخارجية التركية.

ايضاً، فقد ساهم انقلاب عام ١٩٨٠ في إحياء الحركات الإسلامية في تركيا. اذ بدأ الإسلاميون بتشكيل الأحزاب السياسية في تركيا. واخذ الإسلاميون تدريجياً بزيادة تأثيرهم في المشهد السياسي التركي، وازداد عدد المنظمات والحركات الإسلامية ازدياداً غير مسبوق، وقد افتسحت في ذلك الوقت (٣٥) مدرسة لاعداد الخطباء وأئمة المساجد، و(٢٠) مؤسسة خاصة لتحفيظ القرآن الكريم. ووفقاً للمادة (٤٤) من دستور عام ١٩٨٢ التي جعلت التعليم الديني إلزامياً بالنسبة لطلاب المدارس



الابتدائية والمتوسطة والثانوية، عملت الحكومة التركية على تنفيذ هذا الامر. وفي عام ١٩٨٣، فاز حزب الوطن الأم (Anavatan Partisi - ANAP) في الانتخابات العامة الاولى منذ انقلاب ١٩٨٠، وكان العديد من المديرين التنفيذيين للحزب معروفيين بموقفهم السياسي، بما في ذلك زعيمه (تورغوت أوزال) (٣٠).

من الواضح ان تلك الفترة (١٩٨٣-١٩٩١) والتي يمكن الاشارة لها على انها فترة تورغوت اوزال، مثلت نقطة التحول في السياسة الداخلية والخارجية لتركيا. اذ كان تورغوت أوزال موال سياسياً للولايات المتحدة مع وجود ميول دينية قوية لديه. وكان على استعداد للمواجهة مع المؤسسات الدستورية من أجل تنفيذ المزيد من السياسات التي تصب في مصلحة الولايات المتحدة. وقد كانت عملية صنع القرار الخارجي في فترة أوزال، تتسم بالتجانس والترابط والفهم الوثيق بين صناع القرار. وكان مسؤولاً عن الدولة يتكلمون بصوت واحد، ويحملون وجهة نظر واحدة، ويضعون مجموعة واحدة من الاهداف (٣١).

اذ تمكّن الرئيس أوزال، الذي يتمتع بسلطات قوية وقيادة كاريزمية قوية، من استقطاب العلاقات الخارجية التركية من أجل تحقيق "رؤيته" (٣٢).

في هذه الفترة، بلغ التعاون الأمريكي - التركي اوجه، وبالاخص بعد توقيع البلدين على اتفاقية التعاون الاقتصادي والتنمية في عام ١٩٨٠. وبهذا الاتفاق، أكدت تركيا على حماية المصالح الأمريكية في المنطقة وسمحت تركيا للولايات المتحدة باستخدام المطارات التركية استخداماً عسكرياً، في المقابل ساهمت الإدارة الأمريكية في تحديث القوات العسكرية التركية (٣٣).

ان هذا التعاون الأمريكي التركي والتدخل السوفيتي في أفغانستان خفض مستويات العلاقات السياسية والاقتصادية بين الاتحاد السوفيتي وتركيا، واستمرت هذه العلاقات المتواترة حتى أصبح غورباتشوف الأمين العام للحزب الشيوعي السوفيتي. وتحت إدارة غورباتشوف، تحسنت العلاقات التركية السoviaticية - السياسية والاقتصادية - بشكل ملحوظ، خاصة في النصف الثاني من الثمانينيات. وبالتحديد



في الفترة (١٩٨٧-١٩٩٠)، اذ ارتفع حجم التجارة بين البلدين من ٤٧٦ مليون دولار إلى ١.٨ بليون دولار (٣).

ومع بداية عقد التسعينيات من القرن الماضي، ونتيجة للتطورات والمتغيرات الدولية والإقليمية ادركت تركيا بانها بحاجة ماسة الى الاهتمام أكثر بالأحداث الإقليمية، لذلك بدأت السياسة الخارجية التركية تنهج نهجاً اكثر فعالية ونشاطاً تجاه قضايا منطقة القوقاز (نزاع ناغورني كاراباخ)، والبلقان (البوسنة والهرسك وكوسوفو)، والشرق الأوسط (الكويت - شمال العراق). إن هذه التغيرات الجذرية في سياسة تركيا الخارجية التقليدية والمتمثلة في تخليها عن مبدأ العزلة والتدخل في القضايا الإقليمية ومشاركتها النشطة المتزايدة في النزاعات والصراعات للدول المجاورة لها، وفر لها القدرة على تحقيق العديد من المكتسبات الاقتصادية والسياسية.

لذا من المهم الاشارة، الى ان المخطط الرئيس في تحديد متركزات السياسة الخارجية التركية خلال الفترة الممتدة بين (١٩٨٠ الى ١٩٩١) وما تحقق من مكتسبات، هو توركت اوزال. وعلى الرغم من أن خلفاء اوزال، وهم ديميريل ثم سوزر، حاولوا استخدام سلطاتهم في اعاد بناء نموذج الهيكل المؤسسي للسلطة الرئاسية، إلا أن السياسة التركية، المحلية منها والخارجية، لم تكن على مسار ثابت ولم تكن هناك رؤية واضحة متفق عليها للمصلحة الوطنية العليا لتركيا. كما كانت في وقت اوزال. مما ادى هذا الامر الى خلق توترات عدة داخل هيئات صنع القرار في البلاد بشكل خاص ومع الرأي العام التركي بشكل عام، وخير مثال على ذلك هو ما حدث خلال أزمة الخليج الثانية ١٩٩٠-١٩٩١. اذ أراد اوزال لتركيا المشاركة في الاحتلال الأمريكي للعراق. وقد عارضت المؤسسة العسكرية وزارة الخارجية التركية بشدة هذا الموضوع، لكن اصرار اوزال على المشاركة ادى في النهاية الى حصاد جملة من المكافآت من ضمنها، تغاضي الولايات المتحدة عن الانتهاكات التركية لحقوق الإنسان والحقوق المدنية خلال فترات الحكم العسكري نتيجة لدور تركيا المهم والفعال في تحقيق وحماية المصالح الأمريكية في المنطقة.



بعد هذا الاستعراض السريع، يمكن ان نتوصل الى ان اهم المذكرات للسياسة الخارجية التركية قبل عام ١٩٩٠ ، هي :

- (١) تعزيز قيم المدنية والعلمانية للدولة التركية الحديثة.
- (٢) المحافظة على سيادة واستقلال تركيا.
- (٣) المحافظة على الحياد خلال فترة الحرب العالمية الثانية.
- (٤) الحصول قدر الامكان على المساعدات الاقتصادية والعسكرية من دول الغرب والولايات المتحدة الأمريكية.
- (٥) التوجه نحو الغرب والولايات المتحدة الأمريكية وبناء علاقات شراكة استراتيجية معهم.

(٦) بناء علاقات قوية مع اسرائيل على المستوى الاقتصادي والسياسي والأمني.

ثانياً: مذكرات السياسة الخارجية التركية بعد عام ١٩٩١

لقد كان ل نهاية سياسات الحرب الباردة التي تميزت بالتنافس العالمي للقطبين آثار هائلة على النظام الأمني الدولي. ولم يقتصر الأمر على إعادة تشكيل صياغة معايير الأمن الدولي فحسب، بل أضاف أيضاً عناصر جديدة لم تكن مطروحة سابقاً، مثل الهجرة والطاقة والأمن البيئي إلى جدول أعمال السياسة الدولية. وقد أدى ذلك إلى إعادة هيكلة جذرية للسياسات الخارجية والأمنية للدول وصعود القوى الفرعية كمحاور جديدة مؤثرة في الأمن الدولي. كذلك، فإن عدم وجود منافسة إيديولوجية وعسكرية عالمية أدى إلى نشوء دينامية إقليمية في السياسة الدولية أسفرت عن صعود قوى إقليمية ذات دور مؤثر وفعال.

ولم تقتصر تداعيات انتهاء الحرب الباردة على هذا الامر فحسب، بل اثرت وبشكل مباشر على إعادة صياغة السياسات الخارجية للدول ومن ضمنها تركيا. اذ ان التهديدات من الاتحاد السوفيتي اسهمت بشكل أساسي في صياغة مذكرات واسس السياسة الخارجية التركية خلال سنوات الحرب الباردة، وبالتالي فان نهاية الحرب الباردة ادت إلى القضاء على التهديد السوفيتي لأمن تركيا. في ظل هذه الظروف



الجديدة، تناقضت الاهمية الاستراتيجية لتركيا بالنسبة لدول الغرب، على اعتبار ان التهديد الشيوعي لم يعد موجودا فعليا (٣٥).

طبقاً لهذه الاحداث والمتغيرات في البيتين الدولي والإقليمية بعد عام ١٩٩١، اشار الكثير من المراقبين والباحثين الى أن تركيا بعد انتهاء الحرب الباردة قد اكتسبت الحرية في اتباع سياسة أكثر نشاطاً، وخاصة داخل منطقتها، لأن الخطر الشيوعي قد اختفى (٣٦). ونتيجة لذلك، تم طرح رأيين بشأن مستقبل تركيا ، الاول : تركيا كدولة مؤثرة محورية بعد عام ١٩٩١ (٣٧) والرأي الثاني : تركيا على وشك الانهيار(٣٨).

هذه الاحداث والمتغيرات الدولية والإقليمية الجديدة – بعد نهاية الحرب الباردة – فرضت نفسها كعنصر رئيس في اعادة رسم وبلورة السياسة الخارجية التركية بعد عام ١٩٩١، اذ باتت السياسة الخارجية التركية ترتكز على امررين اساسيين، الاول هو اعادة تعريف الامن القومي التركي. والثاني، تعريف تركيا بشكل متزايد على أنها قوة إقليمية ناشطة (٣٩).

ان هذين المرتكزين للسياسة الخارجية التركية بعد عام ١٩٩١ قد حصل لهما صانعوا القرار السياسي الخارجي التركي، بعد ان تحرروا من المقضيات الامنية لنظام ثنائي القطبية، اذ ان انتهاء هذا النظام، اوجد مساحة كبيرة للا Troutak ليعبوا أدوار جديدة تعبير عن قوة إقليمية مستقلة. كذلك، فان صانعوا القرار الخارجي التركي أعربوا عن اعتقادهم بأن عدم الاستقرار في عالم القطبية الاحادية يتطلب من تركيا أن تشارك بنشاط في قضايا الأمن الإقليمي (٤٠).

ولا ينبغي هنا اغفال حقيقة مهمة، وهي ان هذه المتغيرات الجديدة (الإقليمية والدولية) ادت الى تفاقم المخاوف الأمنية للجيش التركي في تلك المرحلة، مما أدى إلى بروز اعتبارات أمنية جديدة بين النخب العسكرية في تركيا (٤١). وقد تبلورت المخاوف الأمنية الجديدة لتركيا بعد انتهاء الحرب الباردة بثلاث نقاط اساسية، وهي : الخوف من تخلي الغرب عن تركيا، الخوف من فقدان الاراضي التركية، والمتغيرات الجديدة بعد عام ١٩٩١ والتي فرضتها الحتمية الجغرافية (دول الجوار) .



كذلك فان جملة من المتغيرات الاخرى لعبت دور كبير في تعزيز مثل هكذا قناعات - المشاركة النشطة في القضايا الاقليمية - لدى صناع القرار الخارجي في تركيا، مثل تفكك الاتحاد اليوغوسلافي والسوفياتي وحرب البلقان في التسعينيات، وحصول الاكراد على الحكم الذاتي في شمال العراق، كل هذه المتغيرات عززت من قناعة النخب الحاكمة بأن تركيا أصبحت أكثر عرضة لانعدام الأمن في المناطق المجاورة لها. ومع ذلك، فإن هذه التغيرات الجذرية في محيطها الجغرافي والاقليمي أوجدت مناطق جديدة في متناول تركيا والتي كانت مغلقة في السابق أمام السياسة الخارجية التركية (٤٢).

طبقاً لهذه التطورات، فإن متركزات السياسة الخارجية التركية بعد الحرب الباردة تعرض مشهد جيوسياسي متكملاً، وهو واقع جديد يتطلب رؤية جغرافية استراتيجية متكمالة. لذلك، اتى التوجه الإقليمي للسياسة الخارجية التركية بخارطة أكبر للنفوذ والنشاط التركي الذي يمتد عبر البلقان والقوقاز وحوض بحر قزوين والبحر الأسود وشرق المتوسط والشرق الأوسط والخليج وشمال أفريقيا. وبرزت تركيا في مناطق مختلفة باعتبارها "لاعباً مؤثراً في البيئات السياسية والاقتصادية".

وطبقاً لمتركزات السياسة الخارجية التركية بعد عام ١٩٩١، فقد باتت تركيا تمارس أدواراً مغايرة لما كانت عليه، وأضحت مضطورة للتعامل مع عدة قضايا تمس تركيا سياسياً، اقتصادياً وامنياً.

فبالنسبة لعلاقات تركيا مع الولايات المتحدة بعد انتهاء الحرب الباردة، فقد توقع العديد من الباحثين في الشأن التركي، فقدان تركيا مكانتها واهميتها في الاستراتيجية الأمريكية، الا ان التوقعات لم تكن صحيحة تماماً، ففي اطار المتغيرات الدولية واعادة الولايات المتحدة رسم استراتيجيتها العالمية ازدادت اهمية الدور التركي في منطقة الشرق الأوسط وذلك بحكم موقعها الجيوسياسي الحيوي بين اسيا واوروبا، وقدرتها على القيام بادوار مؤثرة بالبلقان واسيا الوسطى والقوقاز والشرق الأوسط في مواجهة خصوم واشنطن، وما زاد من اهمية تركيا في الاستراتيجية الأمريكية هو ظهور مصادر



جديدة للطاقة (النفط والغاز) بكميات كبيرة في دول حوض بحر قزوين التي تربطها بتركيا علاقات تاريخية وقومية وثقافية عميقة الجذور (٤٣).

ومما عزز من مكانة واهمية تركيا في الاستراتيجية الأمريكية بعد انتهاء الحرب الباردة، هو استمرار الصراع الإسرائيلي – الفلسطيني، وادراك صانع القرار الأميركي الحاجة الماسة لتركيا من أجل حماية المصالح الأمريكية وتنفيذ سياساتها في المنطقة والمتمثلة في "نشر الديمقراطية واقتصاد السوق" في مناطق القوقاز وآسيا الوسطى.

اذ يقول (مارتن انديك) Martin Indyk ابان فترة حكم الرئيس السابق (جورج بوش) واصفاً أهمية تركيا في تنفيذ الاستراتيجية الأمريكية - التي تنظر الى المنطقة على انها وحدة استراتيجية واحدة من الخليج العربي الى البحر المتوسط ومن بحر عمان الى البحر الاسود لاسباب عدة منها: اسرائيل والمصالح والمضايق والأسواق الاستهلاكية - انه " ... مع انتهاء الحرب الباردة يلزم اعادة تحديد المنطقة ... وستلعب تركيا دوراً مهماً في الشرق الاوسط ... ان تركيا ذات شأن خطير وذات موقع استراتيجي وقوة عسكرية وحليف للولايات المتحدة منذ وقت طوبل وأحد تحدياتنا ان نجد طريقة استعمال افضل لهذه العوامل في السعي وراء اهدافنا في الشرق الاوسط" (٤٣).

وبالفعل، فعندما اندلعت ازمة الخليج في آب / اغسطس ١٩٩٠ صوت مجلس الأمن لصالح تنفيذ حظر اقتصادي على العراق (قرار مجلس الأمن ٦٦١). وقد استجابت تركيا للقرار بشكل مباشر، وأغلقت خط أنابيب النفط كركوك – يومورتاليك، وأوقفت تجاراتها مع العراق (التي بلغت نحو ملياري دولار سنوياً). علاوة على ذلك، فقد كانت هناك رغبة لدى الحكومة التركية في المشاركة في التحالف العسكري بقيادة الولايات المتحدة ضد العراق، الا ان مقاومة أحزاب المعارضة في البرلمان حالت دون اصدار مثل هذا القرار. واقتصرت مشاركة تركيا على السماح للقوات الأمريكية وقوات التحالف باستخدام القواعد الجوية العسكرية التركية لتنفيذ العمليات في العراق (٤٤). وتماشياً مع هذا التوجه الخارجي التركي، أكد (يلدرم اقيبولوط) على تصريح اوزال في ٧ نيسان ١٩٩١ عندما قال : "ان تركيا مهتمة دائماً بارسae الامن والاستقرار في



منطقة الشرق الأوسط والتعاون بين دول المنطقة، وسوف تواصل اهتمامها هذا في المستقبل. وتعتقد تركيا ان المسؤولية الرئيسة في اي ترتيب في منطقة الخليج تقع على عاتق الدول العربية وتركيا والتي يجب ان تؤدي دوراً رائداً في هذا الصدد"(٤٥). لكن مع بداية عام ١٩٩٥ ، بذات الولايات المتحدة بشرط مساعدتها الاقتصادية والعسكرية لتركيا من اجل تعديل مسار سياساتها تجاه قضايا داخلية وخارجية منها حقوق الإنسان، القضية الكردية والمشكلة القبرصية)، وهذا الامر جاء نتيجة لجماعات الضغط اليونانية والأرمنية في مجلس الشيوخ الأمريكي، وتماشياً مع رغبة دول الاتحاد الأوروبي في هذا الشأن. واقتصر السناتور داماتو أن يتم تجميد المساعدات الأمريكية لتركيا اذا لم توقف تركيا حربها مع الأكراد، وان تعترف بحقوقهم وتسحب قواتها من شمال قبرص في عام ١٩٩٥ .

ومن الواضح ان شرط المساعدات الاقتصادية والعسكرية الأمريكية لتركيا اثر الى حد كبير في العلاقات التركية الأمريكية، اذ خلال فترة الحرب الباردة، كانت تركيا واحدة من أكبر المستفيدين من المساعدات الاقتصادية والعسكرية الأمريكية (١٩٤٦ - ١٩٨٥)، اذ كانت تركيا ثالث أكبر متلق للمساعدات العسكرية الأمريكية بعد اسرائيل ومصر، بما مجموعه أكثر من ٧.٨ مليار دولار. وتتجدر الإشارة إلى أن هذا العدد لا يشمل ٥٥٪ من المساعدات التي وصلت إلى تركيا من دول الغرب(٤٦).

وبالفعل ففي عام ١٩٩٧ ، خفضت المعونة الأمريكية لتركيا إلى قرض قيمته ١٧٥ مليون دولار ومنحة نقدية قدرها ٢٢ مليون دولار. وفي عام ١٩٩٨ ، زاد هذا الرقم بدرجة أكبر قليلاً. وقد جاء الانخفاض في المساعدات الاقتصادية الأمريكية نتيجة لتزايد أهمية وتاثير قضايا حقوق الإنسان وحزب العمال الكردستاني وقبرص في العلاقات التركية الأمريكية (٤٧) .

اما بالنسبة لعلاقات تركيا مع اسرائيل بعد عام ١٩٩٠ ، فقد حدثت تطورات عديدة أسهمت في تحسين التعاون بين تركيا وإسرائيل. اذ ان فشل تطور العلاقات التركية العربية في متابعة الإقلاع السريع مع بداية الثمانينيات من القرن الماضي اسهم



في تشجيع تركيا على تعزيز علاقاتها مع إسرائيل(٤٨). وقد رفعت تركيا علاقاتها الدبلوماسية إلى مستوى سفير مع منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل في كانون الأول / ديسمبر ١٩٩١(٤٩). وفي ١٥ تموز ١٩٩٢ وصل حايم هيرتسوغ رئيس وزراء إسرائيل الأسبق إلى أسطنبول لحضور الاحتفالات بمناسبة الذكرى الـ ٥٠٠ لنزوح اليهود من إسبانيا إلى الدولة العثمانية، واثناء اللقاء بين هيرتسوغ واوزال ديميريل عرض على المدععين رسالة بشرط فديو من جورج بوش، تضمنت الثناء على فتح الدولة العثمانية ابوابها للاجئين اليهود القادمين من إسبانيا، وحقيقة انهم يعيشون بسلام منذ خمسماة عام وهو مثال على امكانية تعايش اليهود والمسلمون معاً (٥٠).

وتالت الزيارات بين القادة الاتراك والاسرائيليين، ولعل ابرزها هي زيارة شمعون بيريز وزير الخارجية الاسرائيلي الاسبق إلى انقرة في ٢٢ نيسان ١٩٩٣ اثناء تشيع جثمان توركت اوزال في أسطنبول، اذ اعلن بيريز : " ان بامكان تركيا واسرائيل ان تقومان بتعاون مشترك لمواجهة الإرهاب، اذ ان الدولة الاكثر خطرا في الشرق الأوسط هي ايران، لكونها تدعم حزب الله وحركة حماس اللذين اقاما قواعد لهما في السودان... فضلا عن ذلك، فإن ايران قد بدأت بشراء الاسلحة من روسيا والصين وكوريا الشمالية. وفي هذا الصدد، لا بد من القيام بتحالف نفسي ضد ايران وليس اجراءات عسكرية او اتخاذ تدابير اخرى من جانب الامم المتحدة" (٥١).

بعد ذلك، زار رئيس الوزراء التركي الأسبق تانسو تشيلر اسرائيل في عام ١٩٩٤ والرئيس الأسبق سليمان ديميريل في عام ١٩٩٥. وقد سجلت هذه الزيارات أعلى مستوى في العلاقات منذ عام ١٩٤٨. وخلال زيارة الرئيس ديميريل، تم توقيع أربع اتفاقيات مع إسرائيل بشأن التعاون الاقتصادي والتجارة الحرة وتعزيز الاستثمار الثنائي ومنع الازدواج الضريبي(٥٢).

وفقاً لهذه التطورات، وقعت تركيا وإسرائيل اتفاقيات تعاون عسكري في شباط / فبراير ١٩٩٦. ومن الواضح إن هذا الاتفاق كان جزءاً من ميثاق الدفاع الأمريكي - الإسرائيلي الذي تم التوقيع عليه في عام ١٩٩٥ والذي توفر وجود شبكة من التحالفات الإقليمية في الشرق الأوسط . واتفقت تركيا واسرائيل على عقد دورات



تدريبية مشتركة للقوات الجوية والزيارات البحرية المشتركة وبرامج التدريب للعسكريين. كما سمحت تركيا لإسرائيل باستخدام المجال الجوي التركي لتدريب القوات الجوية الإسرائيلية. وفي آب / أغسطس ١٩٩٦، تم التوقيع على اتفاق التعاون في مجال صناعة الدفاع بين تركيا وإسرائيل وتم تأسيس قاعدة لنقل المعلومات الاستخبارية والخبرة العسكرية. وفي العام نفسه، تم التوقيع على اتفاق ثالث قام إسرائيل من خلاله بتحديث الطائرات المقاتلة التركية من طراز F-4، واشترت تركيا صواريخ Popeye-I and Popeye II air-to-surface الإسرائيلي (٥٣). وقد أثار هذا التعاون العسكري التركي الإسرائيلي المتزايد الانتقادات العربية. وقد وصفت صحيفة لبنانية بأنها "تحالف ضد كل العرب". وقد أعرب الرئيس المصري الأسبق مبارك عن شكوك مصر في طبيعة التحالف التركي الإسرائيلي (٤). لكن التعاون ظل مستمراً بين تركيا وإسرائيل في قضيابا الامن ومكافحة الإرهاب وتبادل المعلومات الاستخباراتية (٥٥).

اما فيما يخص علاقات تركيا بروسيا بعد تفكك الاتحاد السوفيتي، اذ مع هذا التفكك اختفت أكبر مخاوف تركيا الأمنية. هذه التطورات دلت على بداية حقبة جديدة للعلاقات التركية الروسية. وفي الوقت نفسه، اظهرت فرصة جديدة لتركيا لتطوير علاقاتها مع الجمهوريات التركية في آسيا الوسطى والوقاز. ولكن هذه البداية الجديدة لم تخل من المضاعفات. اذ حتى بعد تفكك الاتحاد السوفيتي، ظلت تركيا تشعر بالقلق إزاء الأنشطة الروسية في المنطقة. وذلك بعد ان اقامت روسيا علاقات وثيقة مع إيران، ومحاولتها بيع صواريخ S-300 إلى القبارصة اليونانيين (٥٦)، فضلاً عن رفض روسيا خفض عدد القوات على جناحها الجنوبي وفقاً لاتفاق القوات التقليدية في أوروبا. من ناحية أخرى، أسهم التعاون في مجال الغاز الطبيعي وارتفاع مستوى التجارة بعد الحرب الباردة إسهاماً كبيراً في تحسين العلاقات بين روسيا وتركيا (٥٧).

وبصورة عامة، فقد شهدت تسعينات القرن الماضي تطوراً واسعاً وكبيراً في العلاقات التركية الروسية. وبالخصوص بعد رفض الاتحاد الأوروبي طلب تركيا في



الانضمام له، اذ سعت تركيا بعدها إلى تحسين علاقاتها مع روسيا والجمهوريات السوفياتية السابقة. وقد زار رئيس الوزراء التركي السابق سليمان ديميريل موسكو في عام ١٩٩٢، وتم التوقيع على معايدة حسن الجوار بين تركيا وروسيا لتشجيع المزيد من التعاون (٥٨). وفي عام ١٩٩٢ بدأ مشروع التعاون الاقتصادي للبحر الأسود في اجتماع عقد في إسطنبول بين تركيا وبولندا ورومانيا ومولدوفا وأوكرانيا وروسيا وجورجيا وارمينيا وأذربيجان والميونخ والبانيا. وقد ارتفع حجم التجارة بين روسيا وتركيا مقارنة مع عام ١٩٨٥، اذ بلغ حجم التجارة بين تركيا وروسيا ٤١٠ مليون دولار في عام ١٩٨٥، وارتفع إلى ٤ بليون دولار في عام ١٩٩٧. ويبلغ حجم التجارة مع الدول القوقازية ١ بليون دولار في عام ١٩٩١. وقد زار رئيس الوزراء الروسي السابق فيكتور تشينونميردين أنقرة في نيسان / أبريل ١٩٩٧. وتم توقيع اتفاقية خط أنابيب الغاز خلال هذه الزيارة(٥٩). وتزامنت زيارة رئيس الوزراء التركي السابق بولنت اجاويد لموسكو عام ١٩٩٩ مع العملية العسكرية الروسية الثانية في الشيشان. وعلى الرغم من رد الفعل العام، فإن الوفد التركي ركز على الجانب الاقتصادي للزيارة، وهو مشروع

.(Blue Stream Project)

وفيما يخص السياسة الخارجية التركية تجاه جمهوريات آسيا الوسطى، وبعد تفكك الاتحاد السوفياتي واستقلال جمهوريات آسيا الوسطى، حاولت تركيا لعب دور الشقيق الأكبر، وتوفير التوجيه لهذه الجمهوريات من خلال تحويلها إلى اقتصاد السوق المفتوح وتعزيز أسس الديمقراطية. وقد كان للروابط الدينية والعرقية والثقافية والتاريخية دور في التعاون الوثيق بين تركيا وتلك البلدان. لكن وعلى الرغم من انهيار الاتحاد السوفياتي السابق، فقد كانت روسيا تحظى لإعادة الظهور كقوة كبيرة ومواصلة الحفاظ والدفاع عن مصالحها في الجمهوريات السوفياتية السابقة. في الوقت نفسه، كانت القدرة الاقتصادية المحدودة لتركيا غير مؤاتية على لعب دور مؤثر هناك. والأهم من ذلك، أن آخر شيء كانت تلك الجمهوريات بحاجة إليه هو أخا آخر بعد ٧٠ عاماً من وصاية موسكو. وهكذا، فإن محاولة تركيا في لعب دور الوصي على تلك الجمهوريات كانت تؤثر على العلاقات بشكل غير فعال وغير مجدي(٦٠). وعلى



الرغم من ذلك، فقد استطاعت تركيا من تطوير علاقات تعاونية مع جورجيا وأذربيجان، اذ أعلنت تركيا عن عزمها على بدء "التعاون الاستراتيجي" مع أذربيجان في عام ١٩٩٧، ووقيعت اتفاق للتعاون العسكري مع جورجيا في عام ١٩٩٩، وقدمنا تركيا لجورجيا وأذربيجان المساعدة في تحديث قواتهما العسكرية. وقد توج هذا التعاون بين تركيا وجورجيا وأذربيجان باتفاق التعاون الأمني التركي - الجورجي الأذربيجاني، الذي وقع في كانون الثاني / يناير ٢٠٠٢ (٦١).

وعلى صعيد العلاقات التركية الاوربية بعد عام ١٩٩١، فقد اشرنا سابقاً في هذه الدراسة، الى ان نهاية الحرب الباردة افقدت تركيا قيمتها الاستراتيجية بالنسبة لدول الغرب، اذ ان تفكك الاتحاد السوفيتي ادى الى اختفاء الخطر المتمثل بالمد الشيوعي في منطقة الشرق الاوسط، وبذلك فقد مرت العلاقات التركية مع دول الغرب بفترة ركود غير مسبوقة خلال السنوات الاولى من عقد التسعينيات للقرن الماضي.

اذ ان انهيار الكثلة الشيوعية ودخول اوربا الشرقية عهد اقتصاد السوق المفتوح والديمقراطية، اثر بشكل ملموس على حركة تركيا الاوربية وبالذات على رغبتها في الانضمام الى (الاتحاد الاوربي). فتركيا التي حاولت منذ اتفاق انقرة ١٩٦٣، ان تصبح عضواً في المجموعة الاوربية صدمت باعطاء الاتحاد الاوربي الافضلية في انضمام اعضاء جدد اليه من دول اوربا الشرقية (الشيوعية سابقاً) (٦٢).

لكن قرار الاتحاد الأوروبي بقبول تركيا كدولة مرشحة في قمة هلسنكي التي عقدت في ديسمبر ١٩٩٩ مثل نقطة تحول أساسية لتركيا في علاقاتها مع دول الغرب. وجاءت الخطوة الثانية في مسار ترميم العلاقات التركية الاوربية، بعد ان نشرت المفوضية الأوروبية وثيقة شراكة الانضمام في آذار / مارس ٢٠٠٠. على اثر ذلك، اعدت تركيا برنامجها الوطني الذي ضمن الإصلاحات التي يتعين على البلد تنفيذها من أجل الوفاء بمعايير كوبنهاغن. وبالفعل، تم إطلاق سلسلة من الإصلاحات في البرلمان، بما في ذلك رفع الحظر عن البث والتدریس باللغة الكردية، وزيادة عدد المدنيين في مجلس الأمن القومي، وإلغاء عقوبة الإعدام (٦٣).



وبذلك فان المتغير الأوروبي، قد استطاع في تلك الفترة من التأثير على السياسة الداخلية والخارجية لتركيا من خلال دفع تركيا لتبني جملة من الاصلاحات الداخلية والخارجية. اذ ان تعزيز الاصلاحات الداخلية في تركيا من اجل تلبية المعايير السياسية التي وضعها الاتحاد الأوروبي، واصرار الاتحاد الأوروبي على مبدأ التسوية السلمية للمنازعات الموجودة بين تركيا والدول التي تقع في محيطها الاقليمي، وزيادة عدد الأعضاء المدنيين في مجلس الأمن القومي، اثرت بمحملها بشكل كبير على بوصلة السياسة الخارجية التركية (٦٤).

وفقاً لما سبق، بامكاننا تلخيص اهم مذكرات السياسة الخارجية التركية في العقد الاول من القرن الماضي، بالنقاط التالية:

١. اعتقاد مفهوم التصور الذاتي، اذ وفق هذا المفهوم يكون رسم السياسة الخارجية مبنينا على تحليل الاستمرارية الحضارية والتحولات الاقليمية والدولية وبناء السياسة الخارجية وفق العمق الحضاري والتاريخي لتركيا.
٢. استخدام العمق الاستراتيجي، من حيث بناء السياسة الخارجية وفقاً للبعد الجيوبرولتيكي والامتداد الشفافي والاجتماعي والاقتصادي والتاريخي.
٣. مركزية الدور التركي الاقليمي والدولي(٦٥).
٤. استخدام القوة الناعمة اقليمياً.
٥. التوجه نحو الشرق.
٦. انتهاج سياسة تصفيير المشاكل مع دول الجوار.
٧. تبني سياسة الموازنة في التوجه نحو الشرق والغرب.

ومع فوز حزب العدالة والتنمية في الانتخابات في تشرين الثاني / نوفمبر ٢٠٠٢، حدثت تغييرات هامة في الشرق الأوسط. اذ أدى غزو العراق في عام ٢٠٠٣ إلى اعادة رسم الخارطة الامنية والسياسية في المنطقة، بسبب نشوب حرب أهلية في الداخل العراقي، وظهور كيان كردي شبه مستقل في شمال العراق. هذه المتغيرات الجديدة فرضت على صانع القرار الخارجي التركي واقع جديد عليه التعامل



معه بالشكل الذي يحفظ المصالح التركية ويحقق الاهداف التي تسعى الى تحقيقها في المنطقة.

وتجدر الاشارة، الى ان السياسة الخارجية التركية التي اعيد بلوورتها ورسم اهدافها ومرتكزاتها من قبل حكومات حزب العدالة والتنمية المتعاقبة تختلف اختلافاً كبيراً عن السياسة الخارجية التركية في عقد التسعينيات من القرن الماضي. اذ اتسمت السياسة الخارجية التركية في عهد حزب العدالة والتنمية بالتركيز اكثر على علاقات حسن الجوار واستخدام القوة الناعمة بشكل اكبر، وبالتالي بدت تركيا تتحرك تجاه "قوة إقليمية اكبر نشاطاً".

ان المذكرات الجديدة للسياسة الخارجية التركية التي جاءت مع وصول حزب العدالة والتنمية كانت نتاج رؤية واسعة للتحولات الخارجية والداخلية.

فعلى المستوى الدولي، فان جميع الحكومات التي تعاقبت على السلطة في عقد التسعينيات من القرن الماضي، لم تكن تلبى ما كانت تطمح اليه تركيا. اذ لم يكن لها دور فعال، وكان موقفها فيما يتعلق بالقوى الكبرى في النظام الدولي الجديد غير واضح (٦٦)، وكانت الحكومات التركية في تلك السنوات تشعر بالقلق إزاء أزمة الهوية الناشئة في العلاقات الخارجية. وعلى الرغم من أن صانعي السياسة الخارجية التركية كانوا يدركون الاهمية الاستراتيجية لتركيا بالنسبة للدول الغرب والولايات المتحدة، إلا أنهم كانوا معزولين عن الكتلة الغربية نتيجة لاستبعاد تركيا من الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، واردياد الانتقادات الموجهة لقضايا حقوق الإنسان والديمقراطية في تركيا. علاوة على ذلك، فإن علاقات تركيا الغير واضحة مع إسرائيل وانعدام الشفافية فيها وزيادة التشكيك في طبيعة هذه الشراكة من قبل دول الشرق الأوسط لم تكن تسمح لتركيا بإنهاء عزلتها عن دول الشرق الأوسط. كذلك، فقد أدى عدم الاستقرار المستمر لنظام السياسي في تركيا وحكومات الائتلاف القصيرة الأجل إلى الفشل في التكيف مع الظروف المتغيرة في العلاقات الدولية في عقد التسعينيات من القرن الماضي(٦٧).



طبقاً لهذه الرؤية، فقد بدأ حزب العدالة والتنمية سياسة إصلاح حازمة من أجل بدء مفاوضات الانضمام مع الاتحاد الأوروبي والتي شملت السيطرة المدنية النشطة للجيش. واستحدث صانعو السياسة الخارجية استراتيجيات متعددة الأبعاد لتحسين العلاقات مع مناطق وبلدان متعددة في نفس الوقت.

وسرعان ما استطاعت تركيا من التعريف بنفسها على أنها قوة إقليمية فاعلة ومؤثرة. وبدا يشار إلى النشاط التركي في المنطقة على أنه تحول نموذجي من الهج الكمالى التقليدي للسياسة الخارجية. اذ استخدمت تركيا استراتيجية القوة الناعمة^(٦٨). وشكلت القوة الناعمة المركز الاساس للسياسة الخارجية التركية في عهد حزب العدالة والتنمية. وشرعت تركيا في عملية التواصل مع الدول المجاورة لها، واعلن داود اوغلو، عندما عين كوزير للخارجية عن "سياسة تصغير المشاكل" مع الدول المجاورة باعتبارها العمود الفقري لنهج تركيا الخارجي الجديد تجاه القضايا الأمنية الإقليمية. فاتخذت الحكومة التركية خطوات جريئة لتحسين علاقاتها الثنائية مع مختلف دول الجوار في الجوانب الاقتصادية والسياسية والأمنية، مما أدى إلى تعزيز الحوار الثنائي في المفاوضات الثنائية والمتعلقة بالأطراف^(٦٩).

اما على المستوى الإقليمي، وبالتحديد علاقات تركيا مع إسرائيل، فقد شهد عقد التسعينيات من القرن الماضي، تقاربها تركيا إسرائيليا واضحا، من خلال توقيع عدة اتفاقيات شملت حرية التجارة والسياحة، واتفاق التعاون العسكري في عام ١٩٩٦. ومن الواضح إن السبب وراء هذا التحالف الاستراتيجي هو شواغل استراتيجية مشتركة، اذ ان القضايا المشتركة مع سوريا (مقاطعة هاتاي في حالة تركيا ومرتفعات الجولان في حالة إسرائيل) ودعم سوريا لحزب العمال الكردستاني وحزب الله وحماس، وانخفاض ثقة تركيا في حماية الناتو لها ضد التهديدات القادمة من الشرق الأوسط بعد انتهاء الحرب الباردة، جميع هذه القضايا والأسباب دفعت بتركيا الى التوجه في علاقة شراكة وتعاون سياسية وامنية واقتصادية مع إسرائيل^(٧٠).

لكن هذا الحال لم يستمر بعد تولي حزب العدالة والتنمية السلطة في تركيا، اذ أصبحت تركيا أكثر تعاطفاً مع الفلسطينيين في صراعهم الدائر مع إسرائيل، وأخذ هذا



التعاطف في الأزيداد مع اندلاع الانتفاضة الفلسطينية في عام ٢٠٠٠، وفي تلك المرحلة بدأ السياسيون الأتراك يستجгиون للرأي العام التركي الذي طالب بتحفيض الدعم لإسرائيل والوقوف مع الفلسطينيين (٧١). وفي أبريل ٢٠٠٢ قال رئيس الوزراء التركي إاسيق بولنت اجاويد " ان إسرائيل ترتكب ابادة جماعية ضد الفلسطينيين" (٧٢). وفي عام ٤ ٢٠٠٣، دعا رئيس وزراء إسرائيل إلى تصنيف تركيا على أنها "دولة إرهابية" خصوصاً بعد العمليات العسكرية في غزة. وفي نفس العام، احتاج اردوغان على شيمون بيريز في مؤتمر دافوس، بسبب الهجوم العسكري الإسرائيلي على غزة. وبعد انتخاب حماس في كانون الثاني / يناير ٢٠٠٦، اعربت تركيا لممثل حماس في دمشق عن نيتها في الوساطة بين حماس وإسرائيل. وبررت تركيا الدعوة على أساس رغبتها في حدث حماس على نبذ العنف والوفاء بمسؤولياتها من خلال محاولة توجيه الفلسطينيين نحو السلام. ومع ذلك، فقد اعتبر ذلك أمراً مرفوضاً من قبل إسرائيل، لأنه كان يعني - حسب وجهة نظر إسرائيل - اعطاء حماس درجة من المشروعية والاعتراف بها كسلطة رسمية في فلسطين (٧٣). وفي عام ٢٠٠٧ اجتمع محمود عباس وشيمون بيريز في أنقرة لوضع خطة للسلام الشامل بين الفلسطينيين وإسرائيل، ولكن هذه المحاولة كانت من ضمن المحاولات الفاشلة الأخرى (٧٤).

في الواقع، إن هذا السلوك الخارجي المتقلب الذي يبدو أن حزب العدالة والتنمية يتبعه تجاه إسرائيل ليس مثيراً للقلق، لأن تركيا بعد عام ١٩٩١ وما بعد وصول حزب العدالة والتنمية للسلطة في عام ٢٠٠٢ ادركت أهمية جوارها الاقليمي وادرجت دول المنطقة من ضمن المركبات الأساسية لسياساتها الخارجية، لذلك فإنها لا تريد أن تتبنى مواقف واضحة فيما يخص علاقتها مع إسرائيل خوفاً من ردود افعال الدول العربية والاسلامية في منطقة الشرق الأوسط، وفي نفس الوقت فإنها تريد الحفاظ على علاقات تعاون مع إسرائيل حتى وإن كانت لا تبدو كذلك في الظاهر ، لأنها تدرك أيضاً الأهمية الاستراتيجية لإسرائيل عسكرياً واقتصادياً وأمنياً.

على المستوى الداخلي، ومع وصول حزب العدالة والتنمية للسلطة أخذ الرأي العام التركي يشكل رقماً صعباً في صنع السياسة الخارجية التركية.



في عام ٢٠٠٣ صوت البرلمان التركي تحت ضغط من الرأي العام التركي ضد السماح للولايات المتحدة بتنفيذ عملياتها في العراق انطلاقاً من الأراضي التركية. واصبح صانعوا القرار الخارجي التركي أكثر عرضة للمساءلة عن القرارات الخارجية. ومن ضمن التحولات الداخلية الأخرى، هو تمرير وتنفيذ حزم إصلاح داخلية واسعة وهامة من قبل حكومة حزب العدالة والتنمية لغرض التعجيل بعملية الموافقة على طلب الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي. ولم تمهد مجموعة الإصلاحات هذه السبيل للرقابة المدنية النشطة على الجيش واستئصال المؤثرات التي تحد وتحيق بعض الحقوق والحريات الأساسية في الدستور، بل أطلقت أيضاً دافعاً جديداً بين صانعي السياسة الخارجية لإعادة العلاقات التركية مع الاتحاد الأوروبي. هذا الامر الذي كان سبباً رئيسياً لعزلة تركيا في تسعينيات القرن الماضي نتيجة لقمة لوسمبورغ التي استبعدت تركيا التي كانت تحاول الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي. وأدى هذا الاستبعاد إلى ازدياد الاحتتجاجات عند الجمهور التركي تجاه دول الغرب وأثبط العديد من المحاولات للحكومة التركية في إقامة علاقات مع الاتحاد الأوروبي. حتى ان السياسة الخارجية التركية اوقفت عن مواصلة العلاقات الثنائية مع بعض الدول الاعضاء في الاتحاد الأوروبي (٧٥).

ان ادراك هذه المتغيرات من قبل الحكومة الاولى لحزب العدالة والتنمية، دفع بها الى استيعاب الرأي العام وادراك دوره في صنع القرار الخارجي التركي. وقد أدى الجمع بين إرساء وترسيخ مبادئ واسس العملية الديمقراطيّة في تركيا وسياساتها الخارجية مع ثورة تكنولوجيا المعلومات إلى خلق رأي عام متيقظ وحازم بشأن قضايا السياسة الخارجية. وفي المقابل، فإن هذا الرأي العام الجديد لديه القدرة على التأثير على صناع القرار. علاوة على ذلك، فإن تزايد تأثير الرأي العام على السياسة الخارجية التركية، ادى الى ازدياد مشاركة المنظمات غير الحكومية والجهات الفاعلة في القطاع الخاص في عملية صنع السياسة الخارجية (٧٦).

ولم تقتصر التحولات الداخلية على هذا الامر، بل تعدت ذلك من خلال تزايد نفوذ الموظفين المدنيين والمسؤولين المنتخبين في صنع السياسة الخارجية. وتحجيم



نفوذ القيادات العسكرية المهيمنة على صنع السياسة الخارجية وسياسة الأمن القومي تدريجيا، وباتت الجهات المدنية المنتخبة هي الفاعل الأساس في صنع القرار الخارجي.

اما فيما يخص الجانب الاقتصادي، فقد ادرك حزب العدالة والتنمية ان الإخفاقات السياسية التي القت بظالها لسنوات عديدة على المشهد السياسي التركي ادت الى تراجع الدور الخارجي لتركيا، اذ كان للإخفاقات السياسية خلال عقد التسعينيات تأثير سلبي واضح على عدد من المجالات، والتي كان ابرزها الاقتصاد. اذ خلال تلك الفترة، ترك ارتفاع النضم، وترافق الدين الخارجي وزيادة عجز الحساب الجاري، الاقتصاد التركي عرضة لصدمات محلية ودولية. وأخفقت سلسلة من الحكومات الائتلافية في اتخاذ التدابير اللازمة والسياسات الملائمة لمعالجة هذا الموضوع. وقد ادى هذا الامر الى ان تشهد تركيا احدى أشد الأزمات الاقتصادية في عام ٢٠٠١. عقب هذه الازمة مباشرة، أسفرت انتخابات ٢٠٠٢ البرلمانية عن إخفاق أحزاب سياسية عديدة في تأمين تمثيل لها بالمجلس التشريعي الوطني، وهكذا فتحت الانتخابات صفحة جديدة في تاريخ البلاد السياسي بفوز حزب العدالة والتنمية فوزاً ساحقاً في انتخابات ٢٠٠٢، وشرع الحزب في تنفيذ سلسلة من الإصلاحات تضمنت الجانب السياسي، والاقتصادي، وغيرها من المجالات الرئيسة التي يشار إليها مجتمعة بـ«تركيا الجديدة». ووضعت الانتخابات نهاية لتعاقب الحكومات الائتلافية التي شلت البلاد لفترة احد عشر عاماً ، فاتخذ حزب العدالة والتنمية خطوات لتحقيق الاستقرار الاقتصادي والسياسي. خلال هذه الفترة وضعت الحكومة لوائح جديدة للنظام المصرفي، بهدف الانضباط المالي وشخصنة المشروعات المملوكة للدولة، ودشنت سياسات الحكومة فترة من النمو المتواصل. في هذه الأثناء، اتخذ حزب العدالة والتنمية تدابير لتعزيز المالية العامة، وزيادة فعالية المؤسسات العامة، وتجنب الوقوع في فخ المديونية(٧٧).

واخذ الاقتصاد التركي شيئاً فشيئاً يت ami إلى ان باتت تركيا تعرف على انها قوة اقتصادية هامة في النظام الدولي(٧٨)، وبدأ بعض الخبراء البارزين في المجال



الاقتصادي التعبير عن الدور الجديد للقوة الاقتصادية لتركيا. اذ توقع جاك غولدمستون أن تكون (تركيا وإندونيسيا والمكسيك والبرازيل والهند) المجموعة التالية من مراكز الجاذبية الاقتصادية في النظام الدولي الجديد (٧٩)، في حين توقع الخبير الاقتصادي جيم أونيل بأن تكون (المكسيك وإندونيسيا ونيجيريا وتركيا)، من عمالقة الاقتصاديات الناشئة في العقد المقبل (٨٠). وفي دراسة أخرى، اعتبر "صندوق مارشال الألماني" ان (تركيا والبرازيل والهند وإندونيسيا)، تعتبر من لبنات البناء الأساسية في الاقتصادي العالمي وركز على تركيا ومكانتها فيما يتعلق بالقوى الكبرى للنظام الدولي خصوصا بعد تولي حزب العدالة والتنمية السلطة (٨١).

وقد أثرت أزمة ٢٠٠٨ المالية العالمية في الاقتصاد التركي بشكل رئيس من حيث العلاقات التجارية بدرجة ما، وأدت في ٢٠٠٩ إلى ركود بلغ ٤.٨ بالمئة، لكن سرعان ما شرعت تركيا بالسعى للوصول إلى أسواق جديدة على أمل إيجاد بدائل للاتحاد الأوروبي – وهو الكتلة التجارية التي تضم الغالبية العظمى من حجم التجارة الخارجية للبلاد – . وقد أسهם إنشاء صلات تجارية مع أسواق جديدة، وازدياد حجم الطلب المحلي وال الصادرات في تعافي الاقتصادي التركي. وخلال الأعوام ٢٠١٠ و ٢٠١١، سجل الاقتصاد التركي نمواً سنوياً بمعدل ٨.٥ بالمئة ليصبح ثاني أسرع اقتصاد نمواً في العالم، بعد الصين التي بلغ نموها ٩.٢ بالمئة في ٢٠١١ . وواصل اقتصاد تركيا وتيرة نموه بفضل التزام الحكومة بالانضباط المالي والسياسة الاقتصادية المتّسقة، بينما تأثرت دول منطقة اليورو تأثراً شديداً جراء الأزمة المالية العالمية. وبالرغم من تحقيق الاقتصاد التركي نمواً متواضعاً بلغ ٢.٢ بالمئة في ٢٠١٢ وأخفق في تلبية التوقعات، إلا أن هذا الأداء عرض تنوع الأنشطة الاقتصادية المختلفة في تركيا وأظهر حراكاً نسبياً لهاياكل البلاد الاقتصادية (٨٢).

وفقاً لما سبق، يمكن تلخيص اهم مذكرات السياسة الخارجية التركية في عهد حزب العدالة والتنمية كالتالي:

١. اطلاق الحريات الداخلية والتوفيق بين الحريات والأمن.
٢. انتهاج سياسة تصفيير المشاكل مع دول الجوار.



٣. اتباع سياسة خارجية متعددة المسالك.
٤. إعادة تعريف الدور التركي إقليمياً ودولياً.
٥. الانتقال من الدبلوماسية الجامدة إلى الدبلوماسية الفعالة النشطة.
٦. التركيز على الجانب الاقتصادي.

اليوم، تمثل السياسة الخارجية التركية الحالية خروجاً كبيراً عن التوجه السابق للسياسة الخارجية، ولا سيما فيما يتعلق بتأمين العلاقات الخارجية. إذ ازداد الميل إلى التهديد باستخدام القوة الصلبة، في التعامل مع القضايا الخارجية (التدخل العسكري في الموصل على سبيل المثال). وأصبح استخدام أدوات المواجهة، مطروحاً دائماً وهو الذي كان غالباً بشكل خاص في السبعينيات، نظراً للدور الهام الذي يتمتع به الجيش في صنع السياسة الخارجية في الوقت الحاضر. ومن الممكن القول، إن النقلة النوعية الحقيقة التي لوحظت في السياسة الخارجية التركية الحالية هي التمتع بعلاقات دولية أكثر تنوعاً وأكثر تعددًا في اتجاهاتها. كذلك، تركز تركيا على تحسين علاقاتها مع البلدان المجاورة، والتشديد على الحوار والتفاوض كوسيلة لحل المنازعات.

لا شك، أن السياسة الخارجية لحزب العدالة والتنمية لا تظهر علامات بارزانياً ولا يبدو أنها تتأثر على الإطلاق من قبل متلازمة سيفريس. وحزب العدالة والتنمية هو ليس الوحيد الذي ينبغي أن ينسب له هذا الفضل في هذا التطور الإيجابي للسياسة الخارجية التركية، إذ ان تأثير الاتحاد الأوروبي، على تركيا لايجاد برامج وخطط إصلاح، ساعد على كبح سلطة الجيش، وانتهاج السبل السلمية لتسوية المنازعات. وعلاوة على ذلك، يبدو أن المؤسسة العسكرية نفسها لم تعارض هذه التحركات والتوجهات، باستثناء بعض أحزاب المعارضة.

وباختصار، فإن رؤية ومتذكريات السياسة الخارجية التركية التي طرحتها وانتهجهما حزب العدالة والتنمية، سهلت من إمكانية الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي وتقارب وجهات نظر الجيش والنخب الحاكمة بشأن العديد من القضايا الخارجية. وعلى أية حال، بدأت تركيا تلعب أدواراً مهمة ومؤثرة إقليمياً وباتت تؤدي دوراً استباقياً في صون



السلم والاستقرار في المنطقة، وهذا بدوره اسهم في تحسين مصداقية تركيا في نظر الغرب والولايات المتحدة ودول المنطقة.

الخاتمة والاستنتاجات

في فترة ما بين الحربين العالميتين، كان المترکز الاساس لسياسة تركيا الخارجية هو بناء تحالفات مرنّة من أجل البقاء والحفاظ على سيادة واستقلال تركيا. واستطاعت تركيا اتاتورك موازنة التهديدات الخارجية بمساعدة التحالفات والتي شكلت عاملًا حاسمًا في بلورة السياسة الخارجية التركية في تلك الفترة. كذلك، فقد حاولت تركيا الالتزام بالمبادئ الكمالية وتطبيقاتها والتي كان من اهمها اعتماد سياسة خارجية تقوم على أساس تحقيق التوازن بين جهدين متزامنين خلال العقود الأولى بعد تأسيسها: (١) بناء المجتمع والدولة على أساس القيم الغربية، (٢) حل بعض المشاكل من بقايا التراث العثماني، مع جيرانها من خلال الوسائل السلمية، والعمل على تصوير نفسها كعضو مؤثر في المجتمع الدولي. وقد سهل اتساق النخب الحاكمة المؤدلجة والمتعاقبة في تنفيذ هذا البرنامج. وقد تبلورت السياسة الخارجية التركية في ما بين الحربين العالميتين انطلاقاً من مرتکزين اساسيين (الحياد وعدم التدخل وبناء علاقات وثيقة مع الغرب والولايات المتحدة)، وكان التركيز منصبًا على القضايا الداخلية أكثر من الخارجية منها. وقد سمح الوضع التقليدي للنظام الدولي انذاك بالتدخل في الشأن الداخلي التركي.

بعد الحرب العالمية الثانية والتغيرات التي اصابت ميزان القوى في النظام الدولي، أجرت تركيا على إعادة تقييم مذكرات سياستها الخارجية. إذ باتت في مواجهة التهديد السوفيتي لأمنها، مما دفعها بالتخلي عن موقفها المحايد وسعت إلى إقامة تحالفات دائمة لتحقيق التوازن في وجه التهديدات السوفياتية. وبالتالي انشاء تحالفات متينة مع الولايات المتحدة والغرب.

وبعد الانتقال إلى الديمقراطية الجديدة في عام ١٩٦٠ والتي اتاحت تعدد الأحزاب، كان التعامل مع السياسة الخارجية التركية بعناية من قبل النخبة الحاكمة،



لكن دون النظر إلى السياسة المحلية. وكانت الخصائص الهيكلية للنظام الدولي ذات أهمية قصوى في تحديد السياسة الخارجية التركية بين عامي ١٩٤٥ و ١٩٦٠. وبعد أزمة الصواريخ في عام ١٩٦٣ وأزمة قبرص في عام ١٩٦٤، أدركت الحكومات التركية ضرورة وجود أجندة أكثر تنوعاً للسياسة الخارجية. وتبعاً لذلك، تم اعتماد "سياسة خارجية متعددة الأوجه".

وقد أدى حل الاتحاد السوفيتي، وما ترتب على ذلك من انتهاء الحرب الباردة، إلى تحولات هيكلية في النظام الدولي بعد عام ١٩٩٠. إذ ان التوازن الثنائي قد انهار، وادى هذا الامر الى ايجاد ما يسمى بفراغ السلطة في مناطق البلقان والوقايز والشرق الأوسط. وكان لهذه التطورات أثر كبير على السياسة الخارجية التركية، مما خلق تحديات أمنية وفرضها جديدة. وفي الوقت نفسه، فإن الأهمية النسبية لتركيا بالنسبة للغرب انخفضت بشكل كبير بعد انتهاء الحرب الباردة. فضلاً عن ظهور تهديدات جديدة من الشرق، والتي ادت الى انخفاض الدعم الغربي لتركيا. في نفس الوقت اتاح الوضع الجديد في فترة ما بعد الحرب الباردة لتركيا فرضاً جديداً. ومن الواضح إن التحول الخطير يمكن أن يلاحظ في انتقال السياسة الخارجية التركية من الموقف الداعي النشط "إلى سياسة خارجية أكثر حزماً". وشمل هذا التحول مشاركة تركيا في القضايا الإقليمية وأخذ زمام المبادرة في قضايا المنطقة.

ومنذ فوز حزب العدالة والتنمية في انتخابات عام ٢٠٠٢، حاول الحزب إعادة صياغة مذكرات السياسة الداخلية والخارجية والتي سادت منذ تأسيس الجمهورية التركية. وتم اعادة تشكيل وصياغة السياسة الخارجية والمحلية في تركيا استناداً إلى التعامل مع العديد من القضايا. فعلى المستوى الداخلي، ادرك حزب العدالة والتنمية ضرورة التعامل مع عدد من المشاكل الرئيسة، مثل: (عدم وجود أحزاب سياسية مستقرة مع دعم انتخابي واسع، واعادة تقييم وزن وتأثير المؤسسة العسكرية في السياسة المحلية ومعالجة المشاكل المتعلقة بالجانب الاقتصادي ... الخ). وبالفعل فقد نجح حزب العدالة والتنمية الى حد كبير في معالجة هذه الملفات. على المستوى الخارجي، بدا حزب العدالة والتنمية باعادة تقييم ورسم علاقات تركيا مع الولايات



المتحدة وإسرائيل ودول الغرب وروسيا وجمهوريات آسيا الوسطى. وبالتالي، فإن جميع هذه التطورات والمتغيرات فرضت على حزب العدالة والتنمية إعادة ترتيب أولويات السياسة الخارجية التركية والنظر والتلميح جيداً في مذكراتها.

Abstract

This study argues that changes in the international order and the new security challenges in the post-Cold War period have given Turkey a new strategic and security perspective, which has been reflected on its foreign policy. Therefore, it is possible to refer to two basic stages that were the basis for the crystallization of Turkish foreign policy in the post-Cold War era: first, the stage in which the definitions of interests and threat perceptions have acquired an increasingly regional character for Turkey, secondly, the process in which Turkey has increasingly identified itself as an active regional power. Accordingly, the study will examine the bases of Turkish foreign policy under different historical periods to find out the reasons for the transformation and transition in Turkish foreign policy.

KEY WORDS Turkish Foreign Policy, Change, Foreign Policy Analysis, Determining Factors, Coup D'etat, International Setting, Economic Structure, Decision-Making System

(المصادر)

1. Ayla Gol., a short summary of Turkish foreign policy: 1923-1939, international Herald Tribune, July 13, 1992, p.57.
2. Hurewitz, J.C., Diplomacy in the Near and Middle East, Vol.2, London, D. Van Nostrand Company, 1958. P.143
3. S.F. Evans, The Slow Rapprochement: Britain and Turkey in the Age of Kemal Ataturk, 1919-1939, Heverley, 1982, p.93.
4. Hurewitz, op.cit., p.226.
5. Z. Eric Jan, Political Opposition in the Early Turkish Republic: The Progressive Republican Party, 1924-1925, Brill, New York, 1991. p.526
6. Davut Han Aslan, Bugra Selcuk, reflection of the second world war on Turkey's foreign policy, Vistula University – Warsaw, Poland, 2014; 1(39): p.138-151
7. Ibid. p.148

* ترتب على ادخال تركيا في عقيدة ترومان حصولها على الدعم المالي الأمريكي، الذي استمر مع خطة مايرشال (1948). وببلغ مستوى المساعدة الاقتصادية لتركيا وفقاً لميادن ترومان نحو ٢٢.٢ مليون دولار. وارتفع هذا الرقم إلى ٣٣٦ مليون دولار في عام ١٩٤٩، ثم وصل في وقت لاحق في عام ١٩٥٠ إلى ذروته عند ٥١٠ مليون دولار. مع خطة مايرشال، بدأت المساعدات العسكرية الأمريكية لتركيا أيضاً. غير أن مستوى المعونة العسكرية كان أعلى بكثير من المعونة الاقتصادية. وفي السنة الأولى من الخطة، ثلثت تركيا مساعدات عسكرية بقيمة ٤٩٧ مليون دولار مقابل نحو ٢٤ مليون دولار من المساعدات الاقتصادية.

للمزيد من المعلومات حول الموضوع انظر :

Brown, Cameron S., The One Coalition They Craved to Join: Turkey in the Korea War, Review of International Studies, Vol.34, 2008. pp.89-108



8. Kemal Kirisci, The End of the Cold War and Changes in Turkish Foreign Policy Behaviour, foreign policy institute, turkey, November 29th, 2016: <http://foreignpolicy.org.tr/the-end-of-the-cold-war-and-changes-in-turkish-foreign-policy-behaviour-kemal-kirisci/>
9. Bal, Idris, Turkish Foreign Policy in Post Cold War Era, Brown Walker Press, Boca Raton, Florida.2004.p.p47-49.
١٠. فرانك تاجو، سياسة تركيا الخارجية بين الشرق والغرب، مركز البحوث والمعلومات، بغداد، ١٩٨٥ ص ٢٢-٨.
١١. احمد نوري النعيمي، تركيا وحلف شمال الاطلسي، المطبعة الوطنية، عمان، ١٩٨١، ص ٢٧.
١٢. خورشيد حسين دلي، تركيا وقضايا السياسة الخارجية، منشورات اتحاد الكتاب العرب، مكتبة الاسد، دمشق، ١٩٩٩، ص ٢٢.
13. Brown, Cameron S., op.cit. pp.89-108
14. Ibid, pp.89-108
١٥. اسماعيل صبري، الناتو والاستراتيجية البحرية السوفيتية، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٩، كانون الثاني ١٩٧٠، ص ١٠٠.
١٦. جلال عبدالله معوض، تركيا والنظام الاقليمي في الشرق الاوسط بعد ازمة الخليج، شؤون عربية، العدد ٦٧، ايلول ١٩٩١، ص ٥٢.
١٧. احمد نوري النعيمي، الوظيفة الاقليمية لتركيا في الشرق الاوسط، دار الجنان للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١٠، ص ٨٢-٧٠.
18. P. M. Holt, political and social change in modern Egypt, oxford university press, 1968, pp.145-152.
١٩. احمد نوري النعيمي، الوظيفة الاقليمية لتركيا في الشرق الاوسط، مصدر سبق ذكره، ص ٥٥.
20. Hale William, Turkish Foreign Policy: 1774 -2000, Frank Cass, London, 2000.
21. Aydin Mustafa, Determinants of Turkish Foreign Policy: Changing Patterns and Conjunctures during the Cold War, Middle Eastern Studies, Vol.36 (1),2000, pp.103-139.
٢٢. خليل علي مراد، الازمة القبرصية الاولى وانعكاساتها على علاقات تركيا مع الولايات المتحدة، مجلة دراسات تركية، العدد (١١)، مركز الدراسات التركية، جامعة الموصل، ١٩٩١، ص ٤٦.
23. Aydin, Mustafa, op.cit.
24. Aydin, Mustafa, Foucault's Pendulum: Turkey in Central Asia and Caucasus. Turkish Studies, Vol.5 (2),2004., pp.1-22
25. Hale, William, op.cit.
- * وفقاً لاستراتيجية "الانتقام الشامل" التي تبنتها منظمة حلف شمال الاطلسي (الناتو)، فإن أي هجوم نووي على الولايات المتحدة سوف يليه باستجابة نووية ضخمة تلقائية من الناتو.
٢٦. نزار اسماعيل عبداللطيف، الدور التركي الجديد في حلف الناتو، نشرة مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، العدد الخامس عشر، ١٩٩٧، ص ١١.
٢٧. فرانك تاجو، مصدر سبق ذكره، ص ٢٠-١٦.
٢٨. مركز البحوث والمعلومات، دور تركيا في تنفيذ استراتيجية استخدام قوات الانتشار السريع الاميريكية، بغداد، ١٩٨٤، ص ٨٧. ايضاً ينظر: مجلة الوطن العربي، العدد (٢٥٤)، ٣١ كانون الاول ١٩٨١، ص ٥٦.
29. P. Robins, 'The Overlord State: Turkish Policy and The Kurdish Issue', International Affairs, Vol. 69, No. 4 (1993), pp. 292-2



٣٠. رضوان، وليد، تركيا بين العلمانية والإسلام في القرن العشرين، الطبعة الأولى، لبنان، بيروت، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ٢٠٠٦، ص ٢٢٤.
٣١. اسماعيل فرج، وسائل من ميت تهز تركيا، المسلمين، العدد ١٢٣١، ٧ يونيو، ١٩٩١، ص ٥.
٣٢. جاسر الشاهد، السياسة التركية تجاه جمهوريات آسيا، السياسة الدولية العدد ١٣١ يناير ١٩٩٨، ص ٤٣.
٣٣. روازكي يونس الطويل، اقتصاد تركيا ومستقبل العلاقات العراقية التركية، دار زهران، عمان، ٢٠١٠.
34. Hale, William, op. cit.
35. Sayari Sabri, Turkish Foreign Policy in the Post-Cold War Era: The Challenges of Multi-Regionalism, Journal of International Affairs, Vol. 54 (1), 2000.
36. Hale William, op.cit.
37. Larrabee F. Stephen, Lesser, Ian O., Turkish Foreign Policy in an Age of Uncertainty, Rand Corporation, 2003.
38. Hale William, op.cit.
39. Davutoğlu Ahmet., Stratejik Derinlik: Türkiye'nin Uluslararası Konumu (Strategic Depth: Turkey's Role in International Politics), Istanbul: Küre Yayınlari, 2001.
٤٠. كوثاني وجيه، موقع العلاقات العربية التركية في إطار العالم الإسلامي: العلاقات العربية التركية حوار مستقل، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٥، ص ٤٥٥-٤٥٥.
٤١. التقرير الاستراتيجي العربي، ١٩٩٠، القاهرة، ١٩٩١، ص ١٨٧-١٩٢.
٤٢. حسين الجميلي، البعد الاقليمي، في السياسة الخارجية التركية، مجلة العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، السنة الثالثة عشر، العدد ٢٦، كانون الثاني ٢٠٠٢، ص ٢٤-٢٦.
٤٣. خورشيد حسين دلي، مصدر سبق ذكره، ص ٣٣.
٤٤. نبيل محمد سليم، تطور العلاقات التركية الاميركية في ظل التغيرات الدولية الراهنة، اطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ١٩٩٧، ص ١٨٠-١٨١.
45. Hale William, Turkey, the Middle East and the Gulf Crisis, International Affairs (Royal Affairs of International Affairs, 1944 -), Vol.68 (4), 1992. pp.679 – 692
٤٦. جلال عبدالله معرض، تركيا والنظام الاقليمي في الشرق الاوسط بعد ازمة الخليج العربي، مصدر سبق ذكره، ص ٦١.
47. Athanassapoulou, Ekavi, American - Turkish Relations since the End of the Cold War, Middle East Policy, Vol. 8 (3), 2001.
48. Ibid.
49. Altunisik, Meliha, The Turkish – Israeli Rapprochement in the Post-Cold War Era!, Middle Eastern Studies, Vol. 36 (2), 2000, pp.172-191
50. Kirisci, Kemal, Post Cold-War Turkish Security and the Middle East, Middle East Review of International Affairs, May, 1997, Vol.1 (2).
51. Kirisci Kemal, Post Cold-War Turkish Security and the Middle East, op. cit.
٥٢. وزارة الخارجية العراقية / الدول المجاورة، العدد ٤٥٠، في ١٨/٧/١٩٩٢.
٥٣. مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، شؤون تركية، عدد ٨، صيف ١٩٩٣، ص ٩٠.
54. Piccoli Wolfgang, Alliance Theory: the Case of Turkey and Israel, Copenhagen Peace Research Institute, Working Papers., 1999.
55. Jung Dietrich, The Sevres Syndrome: Turkish Foreign Policy and Its Historical Legacies, 2003., AmericanDiplomacy.org, available at: http://www.unc.edu/depts/diplomatic/archives_roll/2003_0709/jung_sevres/jung_sevres.html
٥٦. احمد نوري العجمي، الوظيفة الاقليمية لتركيا في الشرق الاوسط، مصدر سبق ذكره، ص ١٦٣.
57. Hale William, op. cit.
58. Sezer Duygu Bazoglu, Turkish – Russian Relations: The Challenges of Reconciling Geopolitical Competition with Economic Partnership, Turkish Studies, Vol.1 (1), 2000. pp.59-82



59. Warhola James W. and William A. Mitchell, *The Warming of Turkish – Russian Relations: Motives and Implications*, Demokratizatsiya, Vol. 14 (1), 2006.
60. Hale William, op. cit.
61. Warhola James W. and William A. Mitchell, op. cit.
62. Larrabee F. Stephen and Lesser Ian O., op. cit.
٦٣. فيصل غازي، علاقه تركيا مع الاتحاد الأوروبي، رسالة ماجستير مقدمة الى كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ٢٠٠٥، ص ٤٥.
٦٤. العلاقات التركية مع الاتحاد الأوروبي، متوافر على موقع وزارة الخارجية التركية.
<http://www.mfa.gov.tr/turkiye-ab-iliskilerine-genel-bakis-ar.ar.mfa>
65. Heper Metin, "The Justice and Development Party Government and the Military in Turkey", *Turkish Studies* 6 (2). 2005.
٦٦. صوفيا بو علي و وفاء طولابية، الدور الاقليمي لتركيا في ظل المتغيرات الدولية الراهنة ٢٠١٥-٢٠١٠، جامعة العربي التبسي، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، ٢٠١٦، ص ٤٢-٤١.
67. Robert S. Chase, Emily Hill, and Paul M. Kennedy, *The Pivotal States: A New Framework for US Policy in the Developing World*, New York: W. W. Norton & Company, 2000.
68. Immanuel Wallerstein, *The Decline of American Power: The US in a Chaotic World* New York: New Press, 2003.
69. Keyman E. Fuat, "Turkish Foreign Policy in an Era of Global Turmoil", SETA Policy Brief No 39, 2009. p.7.
70. Uzgel İlhan, "Sıfır Sorunun Çöküşü" [the Collapse of Zero Problem Policy], Radikal İki, 1 July 2012, available at:
<http://www.radikal.com.tr/Radikal.aspx?aType=RadikalDetayV3&ArticleID=1092971&CategoryID=42>.
71. Yavuz M. Hakan, "Turkish-Israeli Relations Through the Lens of the Turkish Identity Debate", *Journal of Palestine Studies* 27 (1). 1997.
٦٧. هشام فوزي عبدالعزيز، دور التحالف التركي – الإسرائيلي في التصدی للنفوذ الاسلامي وعمليات الارکاد المسلحة في تركيا، مجلة البصائر ، جامعة البتراء، المجلد ٤، العدد ٢،الأردن، ٢٠٠٠، ص ١٠-١٤.
٦٨. جريدة الشرق الاوسط، السبت ٢٤ ذو الحجة ١٤٢٢ هـ ٩ مارس ٢٠٠٢ العدد ٨٥٠٢.
74. Yavuz, M. Hakan, op. cit.
٦٩. رجب باسل، دور تركيا في القضية الفلسطينية (دراسة)، وكالة سما الاخبارية، الخميس ٨ سبتمبر ٢٠١١ ٢٤:٥٠ م. متوافر على الموقع الالكتروني:
<http://samane.ws/ar/post/104814>
٧٠. وصال نجيب العزاوي ، بنية النظام السياسي وصنع القرار في تركيا، قضايا سياسية، جامعة الهراء، كلية العلوم السياسية، المجلد الثاني، العددان الخامس والسادس، صيف ٢٠٠٤ ، ص ٢٤.
٧١. احمد نوري النعيمي، العلاقات العراقية التركية: الواقع والمستقبل، دار المناهل للطباعة والنشر، الاردن، ٢٠١٠، ص ١٣٥-١٣٨.
78. Nazan Susam avd Ufuk Bakkal, "Kriz Süreci Makro Değişkenleri ve 2009 Bütçe Büyüklüklerini Nasıl Etkileyeceler", Maliye Dergisi, sayı 155, Temmuz-Aralık, 2008.
79. Charles A. Kupchan, *No One's World: The West, The Rising Rest, and the Coming Global Turn*, New York: Oxford University Press, 2012.
80. Jack A. Goldstone, "Rise of the TIMBIS," *Foreign Policy*, 2 December 2011, from http://www.foreignpolicy.com/articles/2011/12/02/rise_of_the_timbis.
81. "The MINT countries: Next Economic Giants," BBC, from www.bbc.co.uk/news/magazine-25548060.
82. "The Global Swing States," Center for New American Security and The German Marshall Fund, Dec. 2012, from <http://www.gmfus.org/archives/global-swing-states-brazil-india-indonesia-turkey-and-the-future-of-international-order/>
٨٣. الاقتصاد التركي خلال عقد العدالة والتنمية، متوافر على الموقع الالكتروني:
<http://rouyateturkyyah.com>